

(6) طلبات إحاطة. الكلمة للفريق الحركي في إطار طلب الإحاطة.

### المستشار السيد عبد الحميد السعدوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

قبل أن نشرع في بسط الإحاطة، لا بد أن نتقدم بالتهاني الحارة إلى فريق الرجاء البيضاوي أو بالأصح الرجاء المغربي العالمي على إنجازته التاريخي، معبرين عن امتناننا للرعاية المولوية السامية التي ما فتئ حفظه الله يوليها للرياضة والرياضيين ببلادنا.

من جهة أخرى، وعلى إثر التجاوب الفعال للحكومة مع مقترح فريقنا بتمديد آجال تجديد بطاقة التعريف الوطنية البيومترية إلى مئة سنة المقبلة، أود من هذا المنبر أن أحيط مجلسنا الموقر وعبره الرأي العام بقضية مستعجلة سبق أن أثارناها، والمتعلقة بإشكالية التحفيظ العقاري، والتي تتم شريحة واسعة من المواطنين والأسر، خاصة في ظل ضيق آجال تحفيظ هؤلاء لملكاتهم والمحدد في 31 دجنبر الجاري، مع ما يرافق هذه الإشكالية من انعكاسات سلبية، إن على مستوى تسوية وضعية الممتلكات، ممتلكات المواطنين، أو على مستوى حرمان خزينة الدولة من مداخيل مهمة.

علما أن هذه الشريحة من المعنيين بالأمر والمقشرين بالآلاف الأسر لا مسؤولية لهم في عدم الانضباط لهذا الآجال المحدد في ظل تعدد المساطر وعدم تسوية الشركات العقارية المعنية لوضعية الأراضي التي شيدت عليها التجزئات والبنيات التي اقتناها المعنيون بالأمر، وأدوا جميع أقساطهم، كما أعدوا ملفات البناء، من تصاميم ورخص السكن بتسهيلات من الجماعات الترابية المعنية، ليضطدموا بغياب شواهد الملكية التي لم توفرها الشركات العقارية المعنية.

وبناء على هذا، السيد الرئيس، وضمانا لحقوق المواطنين ومصالح الخزينة العامة للدولة، نطالب الحكومة من هذا المنبر اتخاذ قرار عاجل بتمديد أجل تسوية وضعية ممتلكات المواطنين إلى غاية 31 دجنبر 2014، علما أن التجاوب مع هذا المقترح سيعود بالفائدة على المواطنين وعلى الوطن قاطبة، ولنا كامل الثقة أن الحكومة لن تدخر جهدا لاعتماد هذا المقترح.

وشكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي، تفضل أحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي.

### المستشار السيد محمد عداو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

### محضر الجلسة رقم 921

التاريخ: الثلاثاء 20 صفر 1435 (24 ديسمبر 2013)

الرئاسة: المستشار السيد شيخ أحمدو ادبا، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وثمانية عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثانية والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

### المستشار السيد شيخ أحمدو ادبا، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

### المستشار السيد حميد كوسكوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس الموقر أنه نظرا لالتزامه بنشاط ملكي فإن وزير الشباب والرياضة يلتمس تأجيل الأسئلة الموجهة إلى وزارته إلى جلسة لاحقة.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 24 دجنبر:

- عدد الأسئلة الشفهية: 17 سؤال؛

- عدد الأسئلة الكتائية: 11 سؤالا؛

- وعدد الأجوبة الكتائية: جوابان.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بست

في الأخير، لا بد أن نسجل أهمية هذا الحدث الرياضي الكبير في مجال التربية على المواطنة والوطنية، فقد توحد كل الشعب حول الفريق الذي يمثل الوطن في تجاوز للضغائن والصراعات وكل ما يمس بنبل المنافسة الرياضية.

شكرا للرجاء.

شكرا للسيد الرئيس.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الفيدرالي.

#### المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أخوتي، إخواني المستشارين،

عرفت الحياة السياسية في الآونة الأخيرة نقاشا حيويا عاشه مجلس المستشارين، داخل اللجان والجلسات العامة، والذي توج برفض مشروع القانون المالي لسنة 2014.

إن ما عاشته هذه المؤسسة الدستورية الهامة يبين أن المعارضة التي لم تخلق لتسهيل مأمورية الحكومة قد قامت بأدوارها الرقابية التي خول لها الدستور من منطلق الغيرة الوطنية، مما يعبر وبجلاء أننا عشنا تمرينا ديمقراطيا ينبغي استثماره إيجابيا مواصلة البناء الديمقراطي لبلادنا.

لكن ما أثار انتباه الرأي العام هو التشجيع الذي طبع بعض ردود الفعل من جهات تنتمي إلى الأغلبية الحكومية التي لم تستوعب دقة المرحلة والتحول الديمقراطي والمجتمعي الذي تعرفه بلادنا في إطار احترام الاختلاف والتعدد، عوض تحيين الفرص للإحراز على المكتسبات الديمقراطية التي راكمها شرفاء هذا الوطن.

إن الحدث السياسي الذي عاشه مجلس المستشارين يقتضي فتح نقاش هادئ ومسؤول، دستوري ومؤسسي حول الاعتبارات السياسية والدواعي الاقتصادية والأسباب الاجتماعية التي دفعت المعارضة لرفض مشروع القانون المالي لسنة 2014، عوض الهجوم المجاني والمفتعل على هذه المؤسسة الدستورية.

إننا، في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، نطرح وبكل جرأة السؤال الجوهري حول من المسؤول عن عدم التفعيل الديمقراطي لمضامين الدستور؟ ومن المسؤول عن عدم إخراج القوانين التنظيمية المتعلقة بالعديد من المؤسسات الدستورية التي تعيش مراحل انتقالية؟

إنها بكل بساطة حكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران، التي تبنت

السيدة الوزيرة،

أختي المستشارة،

الإخوة المستشارين،

لعل الحدث البارز الذي أسعد كل المغاربة خلال الأسبوع الماضي هو الإنجاز الكبير والتاريخي لكرة القدم المغربية ممثلة في فريق الرجاء البيضاوي، إنها مناسبة أولا لنهئ هذا الفريق الكبير الذي أصبح عالميا بالفعل، ونهئ الجماهير الرياضية وكل الشعب المغربي على تألق الراية الوطنية وتألق إسم المغرب على المستوى العالمي.

إنها مناسبة كذلك لنستخلص بعض الدروس الضرورية في نظرنا لتقويم سياستنا الرياضية عموما، والكروية بالخصوص. الدرس الأول هو أن الإنجازات الرياضية مؤثرة على سمعة بلدنا وتضعها في الواجهة، وتعرف بها في كل بقع المعمور، وهذا له تأثير أكيد سياسيا واقتصاديا وبشكل خاص سياحيا.

الدرس الثاني أن المغاربة في مجال الكرة، كما في مجالات أخرى، يتألقون ويدعون عندما يلقون الدعم والتشجيع وحسن تدبير الكفاءات واعتماد معيار واحد هو الكفاءة، فعندما تكون هناك حكمة جيدة واستحضار الصالح العام ومصالح الوطن وليس المصالح الخاصة والذاتية، تكون النتائج إيجابية، هذا ينطبق على مجال الكرة لكن كذلك على كل المجالات، المغرب يتوفر على الكفاءات عديدة، لكن سوء تقدير الكفاءات وسوء التدبير يجعل هذه الكفاءات محبطة في الداخل، لكنها تتألق في الخارج عندما تتاح لها الفرصة لذلك.

إنه درس ثمين لا بد من الاستفادة منه، ولا بد بهذا الخصوص من تسجيل اهتمام جلالة الملك نصره الله وتتبعه لهذا القطاع، وخير دليل الرسالة الملكية ديال 2008 في تمارة، وعبر عن ذلك من خلال حضوره الشخصي حفظه الله في المباراة النهائية لكأس العالم للأندية.

الدرس الثالث مرتبط بالتالي، ويتعلق بالفريق الوطني لكرة القدم، وبالسياسة المتبعة لحد الآن في تشكيل وإعداد هذا الفريق، فنتيجة لنوع من عدم التقدير، إن نقل الاحتقار للكفاءات الوطنية، أصبحنا نعتمد بالدرجة الأولى على المحترفين بالخارج.

لقد تبين أن لدينا كفاءات كروية عالية في البطولة الوطنية، وهو ما عبر عنه بوضوح لاعبو الرجاء البيضاوي، علينا تقدير هذه الكفاءات ومواكبتها ودعمها، لتكون أساس الفريق الوطني، مع تطعيمه بالمحترفين المتألقين في الخارج وليس العكس، كما يحدث حاليا.

نحن بحاجة إلى مراجعة شاملة لهذا المجال، ونعتقد أن وزارة الشباب والرياضة واعية بهذا الوضع وبهذه الدروس، وللإشارة فإن البرنامج الحكومي ينص بالحرف على المراجعة العميقة لحكومة القطاع الرياضي على أسس الديمقراطية والجهوية والشراكة مع الجمعيات والأندية، تفعيل هذا المبدأ سيؤدي إلى نتائج جيدة بالتأكيد.

دورية مكتب الصرف في حق شركات الصرف التي لا تتمتع بإجراءات تفضيلية وتشجيعية من أجل تدعيمها حتى تكون في مستوى المنافسة لقطاع الأبنك، بل العكس هو الذي حصل.

أذكر مثلا أن الأبنك عملت على توقيع اتفاقية فيما بينها وبين بريد بنك، وحدد هامش الربح في 1% خام، مما يعتبر بالنسبة لشركات الصرف خاصة منافسة غير شريفة، وبأن السوق تحكمه المنافسة، فكان لزاما على شركات الصرف التعامل بنسبة هامش ربح بأقل من 1% أي ما بين 0,2 و0,4% لكي تجلب الزبناء، رغم أن هذا الإجراء يشكل لهم مصاعب كثيرة وخسارات لا منتهية، بل ستؤدي إلى الإجماع على هذا القطاع الحيوي الذي يشغل أكثر من 2000 شاب، وتعمل أكثر من 4000 أسرة، وبقوة عدد هذه الشركات أكثر من 500 مكتب صرف خاص.

وعليه، نبه الحكومة إلى رفع هذا الحيف عن شركات الصرف حتى تتمكن من مواصلة دورها الحيوي في الاقتصاد الوطني، والحرص على تطبيق القانون لممارسة المنافسة الشريفة في سوق العملة، ورد الاعتبار لشركات الصرف.

كما ندعو الجهات المعنية النظر في المراجعات الضريبية المتعلقة بشركات الصرف لسنة 2009 على غرار الإعفاءات الضريبية الممنوحة للوبي العقاري، ولا تكيلوا الكيل بمكيالين.

إن إثارنا لهذا الموضوع الذي يهم شركات الصرف، جاء بعدما تجاهلت الحكومة نداءات نضالية لشركات الصرف عبر وقفاتها الاحتجاجية، والتي كان المقصود منها هو رفع الحيف عن هذا القطاع الذي يعد واعدة في الاقتصاد الوطني والعملة الصعبة، آمين أن تجد إحاطتنا هذه أذانا صاغية، تمكن هذا القطاع من مواصلة نشاطه بنوع من المواطنة الحقة بعيدا عن السوق السوداء التي يجني أصحابها أرباحا كبيرة لعدم تحملهم الضرائب.

وبلغة الأرقام، فأصحاب شركات الصرف يطالبون المراجعة الدورية التي تحدد نسبة 1% من رقم المعاملة التي يقيد حريتهم وتتنافى مع تحرير الأسعار، في الوقت الذي يريدون فيه هامش الربح أقل مما تفرضه عليهم الدورية، علما أن الأبنك غير معنية بذلك.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار طلب الإحاطة.

#### المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي السادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

المقاربة الأحادية، وأقربت الحوار الاجتماعي، وافتقدت القيادة الاقتصادية والحكمة المالية، وتبنت خيارات اجتماعية لا شعبية، وتزيد أيضا الاستحواذ على سلطات البرلمان المالية على علتها.

لقد خلق مجلس الشيوخ بفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية نفس الحدث، وكان عاديا ولم يثر ضجيجا، فتحملت كل المكونات السياسية في البلدين مسؤوليتها كاملة في استعمال صلاحيتها الدستورية في اتجاه البناء الذي يخدم المصالح العليا للبلدين.

لكن في بلادنا، نجد -للأسف- هجمات حكومية وحزبية تنشب بعقلية المؤامرة وفقدان الثقة في الآخر، وعدم التشبع بالثقافة الديمقراطية في التعاطي مع الأحداث والمستجدات، حيث سجلنا غياب التفاعل الإيجابي والمنتج للحكومة مع العديد من التعديلات التي تقدمت بها فرق المعارضة، وهي تعديلات ذات طابع اقتصادي ونفس اجتماعي لتنقية مشروع المالي من شوائب التقدير والمديونية والبطالة.

إن الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، كمؤسسة من مؤسسات منظمتنا الفيدرالية الديمقراطية للشغل، سبق وأن صوت ضد العديد من مشاريع قوانين المالية، سواء قبل هذه الولاية الحكومية أو خلالها، ولذلك فهو يضطلع بأدواره إلى جانب فرق المعارضة لتطوير المكتسبات الاجتماعية وتحسينها والدفاع عن انتظارات ومطالب الشغيلة المغربية بكل مكوناتها خدمة لمجتمع ديمقراطي، حداثي، تنافسي، له مكانته على المستوى الدولي. شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الدستوري في إطار طلب الإحاطة.

#### المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا للسيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إخواني، إخواني المستشارين،

السيد الرئيس،

كما كان معلوم عملية صرف العملة متركزة في الأبنك والمفوض لهم للقيام بذلك (البازارات، الفنادق، المطاعم السياحية)، قبل أن يقن هذا القطاع، حيث جرى العمل به في دجنبر 2006 حسب مذكرة صادرة في هذا التاريخ، والتي شرع في تطبيقها سنة 2007 بهدف تنظيم سوق العملة الورقية والحد من تهريب العملة التي تضر بالاقتصاد الوطني.

غير أن مشاكل القطاع ازدادت بسبب المنافسة غير الشريفة في سوق العملة، والمعاملات غير المتكافئة مع الأبنك والعمليات المحولة لكل من الأبنك وشركات الصرف، وذلك بسبب الشروط المحيطة التي تضمنتها

أخطر مغالطة كائنة في هاذ التصريحات، هي أن من يتحمل مسؤولية إطالة هاذ الفترة الانتقالية اللي كيعيشها مجلس المستشارين؟ أليست الحكومة؟ واش انتخاب وتجديد مجلس المستشارين ماشي هو الحلقة الأخيرة في مسلسل انتخابي طويل يبدأ بانتخاب الجماعات الترابية ومجالس العمالات والأقاليم والغرف المهنية والتقانات والمجالس الجهوية؟

إذن، من يتحمل مسؤولية التلكؤ والتباطؤ في إخراج القوانين التنظيمية؟

ولذلك، نقول للسيد رئيس الحكومة، فلتملك الشجاعة السياسية، لأن الدستور عاطيك اختصاص حل مجلس المستشارين، فلتحل هاذ المجلس، أش غيوقع في ملك الله؟

ولكن كفي من تغليط المواطنين، لأن ما وقع من إسقاط مجلس المستشارين لقانون المالية، يعكس نضج وتحمل المسؤولية ديال المعارضة لدورها الطبيعي.

هل نسي السيد رئيس الحكومة بأن هاذ الفرق ديال المعارضة تمثل أحزابا وطنية محترمة اتخذت قرارا سياسيا وموقفا سياسيا بناء على توقعها في المعارضة، وصوتت ضد قانون المالية في مجلس النواب، وكان من الطبيعي أن تصوت ضد القانون المالي لأنه قانون مالي محيب للأمل، ويكرس ما دأبنا وما حرصنا على التذكير به من خذلان الحكومة للشعب المغربي في أكثر من مستوى. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي.

#### المستشار السيد عبد العزيز عزازي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أحيط المجلس الموقر علما وعبره كافة الشعب المغربي بقضية طارئة، ذات أبعاد اجتماعية تهم قاطني دور الصفيح الذين لا يزالون يجترونها ويلات تدبير حكومي راكم الفشل، والذي كان أحد الأسباب الأساسية ليلبور فريقنا إلى جانب فرق المعارضة قناعة راسخة بالتصويت ضد مشروع القانون المالي لـ 2014.

السيد الرئيس المحترم،

إن الأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة، ولعل أبرزها الوضعية المزرية التي يعيشها قاطنو دور الصفيح بدواوير ركافة، العمراوية، الحجر، وسيدي عباد بعالة المحمدية، وما يتعرضون له من انتهاكات سافرة وخروقات جسدية وتمييز غير عادل، يمس حقوق الساكنة التي تقدر بأربعة آلاف مواطن

أريد باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أتناول في إطار إحاطة المجلس والرأي العام الوطني كذلك علما بعض الملاحظات المرتبطة بتصريحات توالى في الثلاثة أيام المنصرمة، تصريحات لجهات حكومية، ومنها تصريحات للسيد رئيس الحكومة مرتبطة بإسقاط مجلس المستشارين لمشروع القانون المالي برسم سنة 2014.

التصريحات تقول باختصار- بأن إسقاط مجلس المستشارين لقانون المالية فيه نوع من العبث السياسي، هذا كلام السيد رئيس الحكومة، وبأن هذا الإسقاط يستوجب، والكلام لمسؤولين في حزب السيد رئيس الحكومة، حل مجلس المستشارين، وبأن هذا الإسقاط ديال الميزانية فيه، والكلام لجريدة تنطق باسم الحزب الذي يقود الحكومة، هذا الإسقاط فيه اختراق لوبيات لمجلس المستشارين.

وعلى كل حال هذه تصريحات ليست جديدة، اعتدنا عليها، ولكن أن تصدر عن جهات حكومية، وتصدر عن السيد رئيس الحكومة، فهذه التصريحات على درجة كبيرة وكبيرة جدا من الخطورة، وتستوجب من المجلس ومن الرأي العام الوطني أن يفهم حقيقة الموضوع، طالما أن حتى الإعلام، حتى التلفزيون ديال الشعب المغربي اللي يخلصو الشعب المغربي بالضرائب محبته الحكومة ومنعته من أنه ينقل الوقائع ديال المناقشة التي دارت في هذه القاعة.

هذه التصريحات فيها مغالطات كثيرة، وقبل الحديث عن هذه المغالطات لا بد أن أشير إلى أن هذه التصريحات الموثقة بالصوت والصورة والفيديو، هي تصريحات تكشف عن وجه من أوجه النزعة الشمولية، بل وتشتم منها رائحة نزعة دكتاتورية مقيتة.

أما المغالطات التي حرصت هذه الجهات الحكومية، وعلى رأسها السيد رئيس الحكومة، على ترويجها وتغليط الرأي العام الوطني، فهي على الشكل التالي:

أولا، مجلس المستشارين أسقط ميزانية 2014 لأن الحكومة عجزت عن تعبئة أغلبيتها المساندة. فمن أصل 107 مستشار برلماني لم يحضر ولم يصوت إلا 33 مستشارا برلمانيا.

ثانيا، المغالطة الثانية هي أن مجلس المستشارين أو المعارضة أسقطت القانون المالي لأن القانون المالي لا يستجيب ولو للحد الأدنى المعقول لانتظارات المغاربة في السكن، في الصحة، في التعليم، في العالم القروي، المقاولات الصغيرة والمتوسطة، مغاربة العالم اللي كيعيشوا في المهجر، إغراق البلد في الديون.

فإذن، تبلورت عند المعارضة قناعة أن هذا القانون المالي هو يكرس منطلق ديال قانون مالي جاء لتضريب المواطنين ولضرب المحتجين. وغريب هذه التصريحات، لأنها تبتحم فيها واحد المنطق يذكرنا بمنطق الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش "إما أن تكون معي، فإذن أنت مزبان وظريف، ولا أن تكون ضدي وأنت تمارس العبث".

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

**المستشار السيد محمد رماش:**

لذلك، أنا كنتي على الإخوان اللي كيسيروا كيبطوا الإيقاع، ثلاثة الدقائق ثلاثة، جوج جوج، ما ابغيناش يكون واحد التسبب ومن طرف إخوان... بهم علاقة.  
شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

ما كايش هناك تسبب، كاين تقدير لبعض... اعطينا التساوي للاخوة، قال لك عندهم ازدحام في الوقت، ماشي 30 ثانية، دقيقة، ما كايش، الجميع تساوي فيها، ما كايش.. شكرا.  
الآن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير السكنى وسياسة المدينة حول قروض السكن الممنوحة لفائدة ذوي الدخل المحدود في إطار برنامج "Fogarim".  
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

**المستشار السيد عبد الكريم الممس:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة والسادة الوزراء،  
إخواني المستشارين،

في إطار البرامج الحكومية الرامية إلى دعم الأسر الفقيرة، وتشجيعها على اقتناء سكن لائق يحفظ كرامتها، تم إحداث صندوق المساعدة الاجتماعية الخاص بتمويل السكن "Fogarim"، مكن العديد من الأسر من الاستفادة من قروض تمويلية من الأبنك بضمان من الدولة، أغلبهم في إطار برنامج "مدن بدون صفيح"، من خلال عملية إعادة الإيواء.

لكن مع كامل الأسف- وجد العديد من زبناء "Fogarim" صعوبة في أداء الأقساط الشهرية للقروض التي استفادوا منها، ونشير الإحصائيات المتوفرة أن المؤسسات البنكية التي منحت قروضا في هذا الإطار تطالب صندوق الضمان المركزي الذي يضمن القروض الممنوحة بمبالغ إجمالية وصلت إلى غاية 2012 إلى 314 مليون درهم.

كما عرف معدل القروض المستعصى استردادها ارتفاعات متتالية سنة بعد أخرى لتشكل قبلة موقوتة قابلة للانفجار.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي ستخذها الحكومة لمعالجة هذه الإشكاليات وإيجاد الحلول الملائمة للمواطنين المتضررين.

شكرا السيد الرئيس.

ومواطنة، ومن حرمان من أبسط الحقوق وشروط العيش الكريم بسبب الشطط السافر وغير المبرر في تدبير شؤونهم وفي إعادة إيوائهم في سكن لائق يصون كرامتهم، حيث يتم حرمانهم من حقوقهم في الاستفادة من الوثائق الإدارية، وخاصة شهادة السكنى، وبطاقة (RAMED<sup>1</sup>)، إضافة إلى التلاعبات والتسيب الذي تعرفه عمليات تنفيذ البرنامج الإقليمي لإعادة إيواء قاطني دور الصفيح، وهو ما يترتب عنه إقصاء عدد كبير منهم، خاصة النساء الأرامل والمطلقات في ظل غياب إحصاء رسمي للسكان، مما يسهل عملية تفويتها لمن لا يستحقونها.

السيد الرئيس المحترم،

إن الفريق الاستقلالي وهو يطرح قضية ساكنة هذه الدواوير التي لها أمثلة في مختلف ربوع المملكة، ومن منطلق مسؤولياته في الدفاع عن المصالح المادية والمنعوية لكل الفئات الاجتماعية، وخاصة منها المهمشة، يدعو الحكومة إلى تحمل كامل مسؤولياتها وتنفيذ وعودها الانتخابية بمحاربة الفساد، والضرب على أيدي المفسدين، وضمان كرامة المواطنين وحقوقهم، وفتح تحقيق عاجل في هذا الوضع المأساوي الذي يشكل أحد النقط السوداء في تدبير الشأن الحكومي.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

والآن، قبل أن تنتقل للأسئلة الشفهية لابد أن نرحب بتلاميذ وتلميذات "مؤسسة أشبال الفتح" الخصوصية بالرباط.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هاته الجلسة وعددها 18 سؤالا، سؤالا منها آتيان موجهان لقطاعي السكنى والتربية الوطنية، و16 سؤالا عاديا موزعة على قطاعات: البيئة، الأوقاف، التعمير، التعليم العالي، الصناعة والتجارة، السياحة، التضامن والمرأة، الثقافة، الشؤون العامة والحكامة، التجارة الخارجية، الوظيفة العمومية.

نستهل جدول أعمال هاته الجلسة بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير السكنى وسياسة المدينة، حول قروض... آش من إطار، فاش التسيير؟

**المستشار السيد محمد رماش:**

ابغيت نثير الانتباه ديالكم، السيد الرئيس، بكل احترام، وهو في العملية ديال التسيير، مع كامل التقدير دبالنا للإحاطة رغم ربما نختلفو أو نتفقو مع أجزاء منها اللي كيتفضلوا بها الإخوة السادة المستشارون، ولكن غير ذاك التوقيت اللي كيحث عليه النظام الداخلي ديال 3 الدقائق كنشوفو بأنه ربما كيتضاعف لدى البعض، ولذلك احنا محرومين... اسمح لي، احنا...

<sup>1</sup> Régime d'Assistance Médicale

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

**السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:**

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا للمستشار المحترم على هاذ السؤال.

فعلا الأوضاع المرتبطة بصندوق "Fogarim" هي أوضاع التي تتميز بما أكدتموه، وماشي في المبلغ اللي تكلمتو عليه، في مبلغ يتجاوز ذلك، ماشي 314، 342 مليون درهم اليوم.

لذلك، يمكن لي نقول لكم بأنه هاذ الرقم هذا عندما انطلقت عملية "Fogarim"، كنا في حدود نسبة ديال التحمل اللي يمكن توصل إلى ما يزيد على 12%، اليوم احنا في واحد 4,9%، بمعنى أنه القدرة ديال التحمل ديال الصندوق وديال الميزانية ديال الدولة من هاذ الناحية ما واصلينهاش، يعني أننا في نسبة ديال الأخطار (le risque) اللي قادرين على تحملها.

المشكل ما كيتطرحش على هاذ المستوى، المشكل كيتطرح على مستوى القدرة ديال عدد من الأسر على مواصلة الأداء، وهاذا الأمر هذا يؤثر سلبا على عدد من المشاريع على امتداد التراب الوطني، لأنه كايين واحد النوع ديال شي كيعادي شي، في هاذ المسألة هذي.

وباش نكون صريح معكم، في بعض الأحيان هناك من له صعوبات مالية حقيقية، أسر اللي الله يكون في العون، وهناك من يتدخل في هذا المسلك ويوقف هاذ الأداءات بمحض إرادته، بمعنى أنه يريد أن لا يؤدي.

احنا بداية المسلسل اللي كيوصل للمحاكم ما كيبدا حتى للقسط التاسع، لأن لما ما كيدأيش تسعة ديال الأقساط عاد يمكن ينطلق المسلسل القضائي، وحتى في هذه الحالات نسعى إلى أنه تتدخلو مع الأبنك المعنية، وعلى ذكر الأبنك ماشي جوج ديال الأبنك اللي باقا مواصلة اللي هي جوج ديال الأبنك عمومية، بنسبة كبيرة نعم، لكن هاذ السنة ديال 2013 ستة أبنك اللي اعطت هاذ القروض.

ويمكن لي نقول لكم بأنه 12.216 من هاذ القروض اعطتها هاذ السنة، وهناك المجموع اليوم ديال 94.338 قرض، بمعنى 100 ألف أسرة تقريبا اللي استفادت.

النسبة قلت لكم ديال الأخطار اللي مرتبطة بذلك هي 4,9% من هاذ الحجم، هي نسبة يتعين أن نهتم بها، لكنها نسبة تتحمل، يمكن لنا نتحولها. الآن اللي كينخافو منو هو أنه يؤدي هاذ الشيء إلى التأثير على عدد من المشاريع على المستوى المحلي.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد عبد الكريم الهمس:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، متفق معنا أن هناك عجز العديد من المستفيدين من أداء الأقساط الشهرية، هنا كيكن واحد الخلل، كايين واحد العبء اللي ثقل على المواطنين، كنعرف أن أغلب المستفيدين هم باعة متجولين، حرفيين، أرامل، صناع، وشباب أو قاطني دور الصفيح.

إذن، خص واحد الآلية للاشتغال جديدة على مستوى الأقاليم اللي غنفصل ما بين الأبنك وما بين المؤسسات ديالكم، لأن 1000 درهم كغلاف مالي ربما ثقيل إلى هبطناه إلى 500 درهم ربما تعطاهم فرصة، هنا باش نرجعو الثقة حتى لذوك الفئة العريضة من الشباب، اللي احنا مسؤولين على الشأن المحلي كنباحظو فئة عريضة من الشباب اللي متخوفين من الزواج، وكايين اللي متزوج وكيختبط غير في مشاكل الكراء وديال لا المحل التجاري ولا السكن.

إذن، خص هنا إعادة النظر، لأن هاذ 1000 درهم ربما ثقلت على المستفيدين، وبالتالي عكست نتائج سلبية على المنحى النبيل الذي كان كيرمي إلى ذوي الدخل المحدود من السكن الاقتصادي.

ثم التكتيف من التحسيس ديال المواطنين بهاذ الصندوق، لأن مجموعة من المواطنين في الأقاليم ما كيعرفوش الدور ديال هاذ الصندوق مزيان، خص التحسيس ديالهم باش يزعموا الناس ويتشجعوا.

ثم هاذ المنتوج ديال السكن الاقتصادي يكون عام على مستوى المملكة ويستفدوا منها، لأن ما خصناش نبقاو مكتوفي الأيدي، كايين هناك عجز ديال الحكومة خصها تتحرك، خصها تلقى آليات جديدة لحل هذا المشكل.

ولما لا، السيد الوزير؟ ما دام أن الدولة هي اللي كتضمن هاذ الناس عند الأبنك، خاص تبني لهم (semi-fini)، وتقدم لهم الدور ديالهم، وتخليهم هما يتخبطوا في المشاكل ديال (la finition) ديال الديور ديالهم، عوض أنه نفرقوهم في الديون، والآن أسر عديدة في المغرب اللي ممددة بالحجز على الممتلكات ديالهم أو الإفراغ ديالهم من السكن، إذن خصكم تتدخلوا، السيد الوزير، باش تلقوا حلول.

أنا نعطيكم مثال، كرسيف في ذاك القطب الحضري كايين 50% ما استفدوش و50% اللي راهم كيعيشوا هاذ المشاكل اللي كهنضرو عليها. كذلك هناك شباب اللي الآن أسسوا بعض الجمعيات على مستوى أكنول اللي كيقبلوا على قطع أرضية باش يستافدوا من السكن، خاص الدولة تتدخل باش تلقى حل لإيجاد سكن لائق للمواطنين.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

### السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

فعلا هناك بعض المشاكل الاجتماعية كما ذكرت في مناطق مختلفة من البلاد، لكن يتعين أنه نكونوا واضحين فيما بيننا، الحجم العام اللي وصلنا لو هو حجم يناهز 15 مليار ديال درهم ديال القروض اللي كندخل في إطار الفوكاريم، فهاذ الشي سهل ما يناهز 94 ألف، ما يناهز 100 ألف ديال الأسر.

ولكن في نفس الوقت خصنا نكونوا متفقين على مسألة باش نكونوا واضحين، ما يمكنش الدولة تحمل شيء الذي سيعود في النهاية إلى المجان، إلى امشينا لهاد المنطق هذا فشلت كل السياسة السكنية اللي احنا بصدها، وبالتالي يتعين أن تكون هناك نوع من الصرامة، المبدأ هو الأداء، الظروف الاجتماعية ما يمكن لنا إلا نشاطروا نكونوا متفقين جميع بأنه يتعين أننا نلقاها لها شيء حل.

كندخلو وكحاولو مع الأبنك أننا نقلصو من المبلغ ديال الأقساط، ولكن يتعين أن نعي بأنه لما كنتجاوز 25 عام ديال الإمكانية ديال التسديد واحنا ككونو خارج ما هو متاح الآن من قبل النظام البنكي، وبالتالي هذي صعوبات حقيقية اللي كوصولو لها، ولكن تأكدوا أن في بعض الأحيان كحاولو تندخلو بطرق أخرى، تأكدوا أن هذا مشكل كتنقاسموه. وفي بعض الأحيان أن صعوبات حقيقية في أننا نعالجوه، يعني نعرف بذلك، لأنه ما يمكنش أبدا تقبلو المبدأ ديال أننا نغطي على بعض الأسر اللي ما كتأديش.

وباش نهضر بصراحة وبوضوح، إلى درنا هاذ الشي ما غيبقى يؤدي حتى شيء حد، تكون الأمور واضحة ونهضرو بخطاب مباشر، وبالتالي هاذ المسألة يتعين أنها تعالج بالصرامة اللازمة وإيجاد الحلول المناسبة، حالات حالات حسب المناطق.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

والآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة، وموضوعه إشكالية البيئة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

### المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

يتوفر المغرب على إرادة سياسية من أجل جعل التنمية أحد الخيارات الإستراتيجية بالنسبة لبلادنا، بواسطة التماسك الاجتماعي والتزايي، وتتجلى هذه الإرادة السياسية في أن المغرب يتوفر على ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة.

إلا أن الواقع البيئي في بلادنا، واللي كنعيشوه اليوم، يجعلنا نتساءل عن الجدوى من هاذ التشريعات في غياب أجرأتها وتفعيلها، فهناك النفايات والأزبال التي تملأ الأحياء والشوارع وأزقة المدن أمام غياب تدبير محكم للنفايات، إضافة إلى تلوث الهواء والماء، خاصة مع تنوع أنماط الاستهلاك وما يشكله من خطر على التدهور البيئي.

ولكل هذه الاعتبارات، السيدة الوزيرة، ابغينا نعرفو منكم وتنورونا حول الميكانيكيات والمقاربة التي ستعتمدها الحكومة لمعالجة إشكالية البيئة، وكذلك الإستراتيجية ديالكم الجديدة في حماية البيئة.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في إطار الإجابة عن السؤال.

### السيدة حكمة الحيطي، وزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء

### والبيئة، المكلفة بالبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس، شكرا على السؤال.

أولا، الإستراتيجية ديال البيئة هي عندها جوج ديال المرجعيات، المرجعية الأولى كيف تفضلتو، السيد الرئيس، هي دستورية، وتتعارفوا بأن الدستور جا بحق كل مواطن ومواطن في بيئة سليمة وفي تنمية مستدامة.

كذلك مرجعية مهمة على إثر الخطابات السامية ديال صاحب الجلالة اللي اعطانا الخطوط العريضة ديال المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة في المغرب، ومن هاذ الشي خلق الميثاق الوطني اللي الآن احنا على صدد أننا نزلوه على أرض الواقع بقانون إطار بمثابة ميثاق على البيئة اللي غادي يتعرض على اللجنة الموقرة هاذ العشي باش يتصوت عليه إن شاء الله بحول الله.

فالإستراتيجية ديالنا بهاذ المرجعيات كترتكر على 4 ديال المحاور:

المحور الأول هي بعدا المعرفة، خصنا نعرفو أشنو هما الإكراهات البيئية اللي كابنة في المغرب، أشنو هما المشاكل، المعرفة والتتبع باش يمكن لنا

ويجب إدماج كذلك الجماعات المحلية، ما تبقاش الجماعات المحلية هي كمسؤول عن تدبير النفايات المنزلية، ولكن الجماعات المحلية خصها إدماج الجماعات المحلية، وباش يمكن إدماج الجماعات المحلية وتكون هاذ الإستراتيجية الحكومية، لابد من الرفع من الاعتمادات المرصودة لهاذ القطاع الحيوي، لأن شفتنا الميزانية ديالكم ولاحظنا أن الاعتمادات المرصودة لهاذ القطاع هي جد هزيلة، وما يمكنش تقوم بالدور المنوط بها.

كذلك، لماذا لا إحداث واحد الآليات للتدبير والمراقبة والمحافظة على البيئة؟ ويتعينوا اختصاصيين في الميدان، وتكون عندهم الصفة الضبطية إسوة بالمصلحة ديال الدرك الملكي التي يجب أن يحتدى بها اليوم، كإينة مصلحة ديال الدرك الملكي للمحافظة على البيئة، لما لا خلق واحد المصالح بالموازاة مع الجماعات المحلية أو بشراكة مع الجماعات المحلية. ولكن هاذ الأطر اللي غادي يدبروا هاذ المرفق ولا هاذ المصلحة تكون عندهم الصفة الضبطية. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

#### السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة:

كنشكر السيد المستشار لأن اعطاني الفرصة باش نكمل الجواب، لأن كنت كنهضر على الآليات، وكنشكر لأن ما بين الآليات، من غير الترسانة القانونية، كإين تعزيز المراقبة، وفي المراقبة كيف كتعرفوا احنا الآن كإين واحد المشكل وطني لأن كإينة الأزمة.

فاحنا ما يمكنش لنا نقولو غادي نخلقو هيئات للمراقبة، ولكن عبر الشراكة مع وزارة الداخلية، مع الدرك الملكي اللي عندهم هها طاقم اللي مكلف بالمراقبة البيئية، احنا الآن كخدموا على هاذ الشراكة، واللي هي واحد (le maillon) يعني حلقة مهمة بالنسبة لنا باش نوصول للإستراتيجية ديالنا وباش نوصول للأهداف ديالنا.

في المراقبة كذلك غادي نعيدو النظر في دراسة التأثير على البيئة، لأنه باش نجعلو بالاستثمارات والمتابعة، يعني كيف كتعرفوا اشحال هذي فاش كندار مشروع اشكون اللي كيغطي الرخصة، البيئة ما مشروكاش في الرخصة، فإذن إلى تشاركت البيئة في الترخيص ديال المشاريع اللي يمكن يكون عندها سلبات على البيئة، ما غنلقاوش عندهنا مشكل ديال الرقابة.

كذلك كإين تعزيز الشراكة مع جميع المتدخلين، وهنا غادي ندخلو في مشاريع مندمجة مع المتدخلين اللي يمكن يكونوا عندهم إمكانيات أكثر منا. وأخيرا، وهذي مهمة جدا، اهضرتو على الاعتمادات، الاعتمادات ذاك الشي اللي كإين، خصنا تفكرو في طريقة ذكية باش تطوروها، واحنا

ناخذو القرارات في الوقت المناسب.

ثانيا، هي إدماج في السياسات العمومية كاملة في الجانب البيئي، لأن اعلاش كإينة مشاكل؟ كي تتعرفوا البيئة هي وزارة أفقية، فاش كنهضر، السيد الرئيس، على النفايات الصلبة، النفايات الصلبة من اختصاصات الجماعات المحلية.

فإذن، احنا في هاذ الإستراتيجية الجديدة، ومع التصويت على الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، غادي تكون عندهنا إمكانيات باش كل السياسات العمومية والحكومية تدخل في القلب منها وتدمج الجانب البيئي والتغيرات المناخية كسياسة وطنية، وهذا جا في القانون.

التأهيل البيئي لمواجهة الإشكالات البيئية، وهي اعلاش كنتكم، حتى التلوث الصناعي، النفايات الخطيرة، النفايات المنزلية، كيف قلت لكم كإينين، فاش تتقول لي النفايات المنزلية، راه كإينين الجماعات المحلية عندهم هاذ المسؤولية، ولكن النفايات الخطيرة اشكون اللي مكلف بها في المغرب؟ فإذن، كإين واحد البرنامج اللي هو استعجالي واللي قمنا به للتأهيل البيئي باش نوقفو المشاكل.

تتمين وتدوير النفايات، وهنا جينا بمشروع جديد لأن ابغينا نينبو بأن البيئة يمكن لو يكون قطب اقتصادي في المغرب، البيئة يمكن لنا نخلقو به فرص ديال الشغل. لذا ما غنلقاوش نهضرو على مطارح النفايات، احنا داخلين في واحد المسلسل ديال التتمين وديال التدوير ديال النفايات. أشنو هما الميكانيزمات؟ الميكانيزمات احنا عندهنا خمسة ديال الميكانيزمات:

أولا الترسانة القانونية اللي لابد باش تواجبا باش يمكن لنا نتمكنو باش نزلو على أرض الواقع المسائل اللي اهضرتنا عليها ديال التتمين، إلى آخره، وديال...

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

كنشكروك على هاذ الجواب ديالكم المستفيض، واحنا تبعنا معكم في اللجنة وعرضتو واحد العدد ديال الأشياء اللي كتنويو القيام بها كذلك، والإستراتيجية ديال الوزارة ديالكم.

واحنا لا نعلمكم المسؤولية كقطاع يدبر هاذ المرفق، إلا أن نرى بأن هاذ الوضعية ولا هاذ المشكل كيستلزم كما قلتو- واحد المقاربة أفقية، وهذا مشكل خصو واحد الإستراتيجية حكومية متناغمة ومنسجمة فيما بينها، لأن هاذ المشكل ما كيمش واحد القطاع دون الآخر.



المكونة للنيابة، كجماعة بني شيكر والعروي وجماعة إعران، كلها كانت مبرجة في هذا الإطار، ولم تر النور بعد.

لذلك، السيد الوزير، نقول على أن إنجاز هذه المؤسسات التي كانت مبرجة هي بحاجة إلى التعجيل بإخراجها إلى الوجود، هذا على مستوى البنيات والتجهيزات.

أما على مستوى الموارد البشرية، فلا تزال مسألة توظيف المتعاقدين التي كانت من سنة 2011-2013 لم تحل بعد.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

#### السيد رشيد بلختر، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

شكرا على هذا السؤال الذي هو حقيقة مهم، غادي نعطيك بعض التفسيرات فيما وقع. حقيقة كان البرنامج الاستعجالي يتوقع باش يبني ما بين سنة 2009 و2012 أكثر من 1100 مؤسسة تعليمية، هذا ما وصلنا لوش، نعطيك إلى ابغيتو الأرقام اللي هي وصلنا لها وعلى حسب الوضعية النهائية اللي هي عندنا حتى آخر أكتوبر 2013:

كاين 1055 مؤسسة تعليمية اللي الدراسات ديالها المعيارية والتقنية اكملت 100%، كاين 382 مؤسسة تعليمية اللي هي تنجرت بـ 100%، وكاين 78 مؤسسة تعليمية بلغت نسبة إنجازها تقريبا 90%، وكتبقي 333 مؤسسة تعليمية في طور الأشغال، ذاك الشيء ماشي بـ 10% إلى 60، 70%.

ولكن ما هما الأسباب اللي هي عطلت هذا البرنامج؟

أولا، الفترة الزمنية كيف شفتو هي قصيرة، ومشات واحد العامين ضاعت غير في إطار، نقولوا باش يتوجدوا دفاتر التحملات من جهة والبحث على البقع الأرضية، هذا في الأول.

من بعد بان مشكل آخر، حجم هذا البرنامج، الوزارة فكرت بأن إلى بغينا نجزو في ذاك الفترة اللي هي قصيرة، باش تعمل هذا العمل على صعيد مركزي مع شركات اللي هي دولية، وهذا فشل، لأن الأمانة اللي جاو بها والعروض اللي تدارت فيها، كانت غالية بكثير وفاتت بـ 50... ديال الدرهم ما كان متوقع.

ولنا، ارجعنا إلى الأكاديميات، وطلبوا من الأكاديميات هيا اللي يتعاملوا مع هاذ البرامج، هاذ الشيء اللي قام، ولكن كنعرفوا بأن الأكاديميات ما عندهم الإمكانيات المادية، ولكن كذلك البشرية باش تقوم بهاذ العمل.

هذا اللي كيين بأن كاين فرق كبير ما بين الأكاديميات بطبيعة الحال،

كنعتمدو على التعاون الدولي باش نجيبو هبات باش يمكن لنا نسرعو وتيرة الإنجازات اللي ابغينا نديروها من الناحية البيئية في المغرب. وأشكركم السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها معنا في هاته الجلسة.

وقبل أن ننتقل إلى السؤال الموالي، لابد كذلك أن نرحب بتلاميذ وتلميذات مؤسسة (High tech) بالرباط.

وننتقل الآن إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، وموضوعه عدم إكمال إنجاز مجموعة من المدارس التي كانت مبرجة في إطار المخطط الاستعجالي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

#### المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

سؤالنا موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، وهو حول عدم إكمال إنجاز مجموعة من المدارس بالفعل التي كانت مبرجة في إطار البرنامج الاستعجالي لميثاق التربية والتكوين.

السيد الوزير،

لقد جاء هذا البرنامج الاستعجالي من أجل إيجاد الحلول للمشاكل التي رافقت تطبيق ميثاق التربية والتكوين الذي كان محل إجماع وطني، وجعل هاذ المخطط الاستعجالي العناية بالعنصر البشري في صلب اهتماماته باعتباره المكون الأساس في المنظومة التربوية.

كما رسم المخطط كذلك أيضا المخطط الاستعجالي - أهداف إصلاحية مهمة، سواء على مستوى الموارد البشرية أو على مستوى البنيات، إصلاحات البنيات وإحداث بنايات جديدة وتجهيزها.

لكن الملاحظ، السيد الوزير، أن تطبيق هاذ البرنامج الاستعجالي، ما تم تسطيره في هاذ البرنامج لم ينفذ في الكثير من أجزائه، ولربما هو أيضا كان بحاجة إلى برنامج أكثر استعجالية لإسعافه حتى يحقق أهدافه.

فالعديد من المدارس والثانويات الإعدادية والتأهيلية على مستوى ربوع الوطن لم تنجز رغم أنها كانت مبرجة في هذا الإطار، ونقول على سبيل المثال لا الحصر إعدادية إقليم شفشاون، وهي إعدادية ابن منصور، التي يضطر التلاميذ الذين كانوا من المفروض أن يسجلوا بها هذه السنة، يضطرون إلى قطع مسافات طويلة للالتحاق بإعدادية ابو احمد، والكثير كذلك من المدارس الجماعية والثانويات الإعدادية والتأهيلية على مستوى نيابة إقليم الناظور، سواء في بلدية الناظور أصلا أو على مستوى الجماعات

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

تفضل السيد الوزير للرد على التعقيب في دقيقتين.

**السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:**

اللي ابغيت نأكد للسيد المستشار، لأن شخصيا أنا واعي بهاذ المشاكل كلها، وهي محطوة الآن على الطاولة وكتبحثو على حلول، اللي هي بطبيعة الحال تكون حلول اللي كتحل المشكل ولكن ما كتطرحش مشاكل أخرى، وهذا كتعرفوا بأن هاذ المشاكل كلها معقدة، لأن كنا ابغينا ناخذو واحد القرار اللي هو يمكن يوصل للإجابة، إيجابي فيما يخص هاذ القضية ديال الإناث والسيدات اللي كصيفطو للعالم القروي وكذا وكذا، كان حل واحد هو يكون التوظيف محلي، وما يخص غير... حيث ككونونهم باش نصيفطوهم، إيوا إذا كان غير هذا نفس المشكل، خصنا نكونو وفي نفس الوقت نوظفون في نفس المحل، والناس تقبل بأن غادي توظف في ذاك المحل على الأقل 8 سنين، باش ما يبقاش عندنا هاذ المشكل، والناس ديال ذاك الجهة وذيالك الأقاليم هما اللي غادي يتوظفوا في ذاك الساعة.

إلى ما وصلناش لهذا الحل هذا غادي نقاو ديمنا في هاذ المشكل، لأن التوظيف وطني، كيجي بأن الناس من طنجة ولا كيمشيو للناظور ولا كيمشيو لفكيك وهكذا، وهذا هو المشكل اللي مثار هنا، والمساواة كتحكم علينا باش تقبلوا الإناث والذكور على مستوى النجاح.

هذا اعلاش تنقول بأن الآن خصنا نفكرو في واحد الطريقة أخرى للتوظيف، هذا اللي ابغيت نقول.

أما فيما يخص باش تكمل القضية ديال البنائيات، حقيقة غير توقفت ميزانية الأداء، بطبيعة الحال واحد العدد من المشاريع توقفت، الآن كنشوفو كندرسو هاذ الحالة مع السيد وزير المالية من جهة والسيد رئيس الحكومة باش نشوفو حل، باش هاذ الشي كولو بزمجوه من جديد في السنوات المقبلة.

ولكن كيبقى الآن كايين نقص كثير فيما يخص المؤسسات، فين كايين الأقسام وفيين كايين الأساتذة، مشكلة اللي انتما كتعرفوه وأنا الآن كتعرفها وكتعامل معها بدقة. وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، وأشكر السيد الوزير على مشاركته معنا في هاته الجلسة.

والآن ننقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه معاناة الحجاج المغاربة بالديار المقدسة في إطار أداء مناسك الحج لسنة 2013.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

وجات مشكلة أخرى اللي هي معضلة حقيقة، في 2012 جاء قرار وميزانية الأداء توقفت، وهذا نتج عنه مشاكل كبرى، ومنها كذلك مشكل اللي هي كثير...

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد المستشارين، تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد عبد الرحمان أشن:**

شكرا السيد الوزير.

غير، السيد الوزير، الموضوع اللي طرحناه ديال مجموعة من المؤسسات ما تبناتش، توجد في واحد الوضعية أصعب مما ربما أشرت إليه في جوابك، هو أنه الاعتمادات اللي كانت مخصصة لهذه البنائيات في واحد العديد من المدارس اللي ذكرتها أنا، خاصة في إقليم الناظور وديال شفشاون. الاعتمادات اللي كانت مخصصة لها تلغات وتدارت في (le report)، يعني ما غاديش تنجز، هذا هو المشكل اللي ابغيناكم تنصوبو عليه باش توجداوا له الحلول، هذا بالنسبة للبنائيات.

بالنسبة للموارد البشرية، السيد الوزير، كايين مشكل خطير كذلك وهو أنه من 2011 حتى 2013 كانت البنائيات التعليمية تتعاقد مع المتعاقدين اللي كانوا كيلعبوا الدور ديال تعويض الأساتذة ملي تيبكون الخصاص في مختلف المواد، كيعوضوهم هاذ المتعاقدين.

الآن، هاذ السنة لحد الآن المسألة عالقة، ابغيناكم تنصوبوا عليها باش تعالجوها في أقرب وقت ممكن، لأنه راه عدم توظيف هاذ المتعاقدين كيسبب في واحد المشاكل، في واحد العدد ديال الهدر المدرسي، لأنه ما كتبقاش الأقسام ما مغطياش.

ثم ما ابغيناش تفوت هاذ الفرصة هذي واحنا في حوار معكم، واحنا ما جاتش في السؤال ديالنا، ابغينا ننهمكم لواحد المسألة كذلك ديال توجيه الطلبة الأساتذة اللي كيلتحقوا بمراكز التكوين، واحد العدد ديال الطلبة اللي غيتكونوا في مراكز التكوين، السيد الوزير، خاصة الإناث منهم والمتزوجات منهم، كيجيو من مناطق أنا غادي نعطيكم مثال كايينة واحد العدد ديال الحالات اللي كنجي مثلا: امرأة متزوجة في الناظور، عندها أولادها في الناظور كتوجه لطاطا باش تتكون في مدرسة التكوين، مع العلم أنه كايين مركز التكوين في الناظور واحد المكان، ما شي مكان كايين يعني أماكن عديدة في نفس الشعبة ونفس التكوين ونفس كذا، ابغيناكم تنتهبوا لهاذ المسألة هذي باش تعالجوها رافة بهاذ النساء، خاصة قلت لك عندهم أولادهم يعني ابعاد عليهم ومركز التكوين موجود.

هذي أمور ابغيناكم، السيد الوزير، تنكبوا عليها باش تعالجوها إذا كان ممكن في أقرب وقت.

وشكرا.

**المستشار السيد جمال السكاك:**

شكرا للسيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

لقد عاش الحجاج المغاربة معاناة كبيرة خلال أداء مناسك الحج لهذا الموسم، والتي تمثلت في الإيواء والنقل وغيرها من الإجراءات التي كان من المفروض أن تواكب فيها البعثة المغربية الحجاج المغاربة الذين وجدوا صعوبة في إتمام شعائرهم ومناسكهم لغياب أي تأطير في عين المكان، خصوصا في منى.

السيد الوزير،

نسألكم عن أسباب هذا الإهمال الذي تعرض له الحجاج المغاربة بالديار

المقدسة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

**السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم.

أولا، ليس هناك إهمال ولا يمكن أن يكون إهمال، لأن جميع الحجاج أدوا مناسكهم، وهذا هو جوهر الحج. يبقى قضية الظروف التي أدوا فيها هذه المناسك، بعضها قابل للتحسين يتوقف علينا، ونحسنه في كل سنة، وبعضها يتجاوزنا.

يتوقف علينا تحسين النقل الدولي، فنحن نحسنه في كل سنة، يتوقف علينا تحسين النقل الداخلي، وقد أضفنا 100 حافلة جديدة إلى حافلات الطوافة.

يتوقف علينا إصعاد الناس في الوقت المناسب، وقد كان الرقم القياسي هذه السنة سواء بالنسبة لمنى أو بالنسبة لعرفات، نزلوا في العشرة ديال الليل كلهم من عرفات، بينا عدد من الدول ما كتبنا تنزل حتى للوحدة والحجج ديال الليل.

يتوقف علينا إسكانهم السكن اللي خاضع للقوانين واللي فيه الشروط ديال ديال المملكة العربية السعودية، وقد وقع ذلك، والبعد ديالو ما يتجاوز ما بين 1100 و 400 متر من المناسك، وهذا استثنائي لأن عدد

ديال البعثات الدول الكبرى إسلامية كلها في العريضة بعيدة مورا النفق. فيما يتعلق بنا، كنبذلو جميع الجهود، وكيرجعوا ديالنا منهنين، لماذا؟ لأنه الحمد لله فيهم 4500 ديال الحجاج أصغرهم 82 سنة، وهاذ العملية كتعرفوها كتوقع في ظرف شهر.

لذلك، تعاونوا معنا من الناحية النفسية، أنه الناس ما يشعروش بأنهم غاديين يعني لشئ عذاب، علما بأن هاذ المشاعر وهاذ الأعمال الشرعية هي اللي مقترنة بالصبر، تعاونوا معنا في هاذ الشئ هذا، ما نكونوشاي يعني عديمين.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

**المستشار السيد جمال السكاك:**

شكرا السيد الوزير.

تنشكروك على هاذ الاهتمامات اللي هي ديال الحجاج، وحتى احنا معكم في هاذ الشئ، الحج واخا رغم هاذ العام كاي واحد العدد ديال التخفيض ديال عدد الحجاج، احنا ما كايينش المشكل، كايين المشكل عندنا غير في منى، منى لحقاش هاذوك الناس المسؤولين ديال المملكة السعودية اللي هما، احنا امشينا زرنا، احنا امشينا لاذك الموقع وشقنا ذاك الشئ، كايين الاكتظاظ في الخيام، وكايين حتى بلاصة فاش غادي يديروا المطابخ دياهم، ما كايينش، حتى هما عامرين بالحجاج، وكايين شادين بعد هاذ المسؤولين اللي هما تينقلوا الحجاج من منى لعرفات، ما تيعرفوش الطريق، وتيوصلوا لعرفة، تيبقى يدور بهم الكار تما حتى تيعيا تيحطهم، هذا مشكل.

احنا اللي نتطلبو منكم، وكايين واحد المشكل اللي هو نتعاونو فيه كاع كاملين، هو كايين الحجاج تمشيو بواحد الثمن اقتصادي، الوكالات كانوا في أحسن ما يكون هاذ العام، منظمين مزيانين وفي الثمن ما كايينش فرق، الثمن الاقتصادي واحد 4000 ولا 5000 درهم، وتنتقلو منكم السيد الوزير باش تقريبا باش يكونوا تقريبا بحال الوكالات.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

**السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:**

يعني كتطلبوا الوكالات يكونوا بحالنا ماشي العكس، ياك في الثمن، وحتى أنا كتنضم لكم وكنبغي أنهم يديو 20.000 بواحد الثمن مزيان، بواحد التأطير مزيان، لأنه حيث كيقسموا كيجيم 150 ولا 200 للواحد، ماشي

**المستشارة السيدة خديجة الزوي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارون،

السيد الوزيرة،

إن العديد من الأسر المغربية تتساءل عن مصير أبنائها الطلبة الذين درسوا ببعض المؤسسات والمعاهد العليا الخاصة، وعن الجدوى من حيازتهم لهذه الشواهد العليا، وذلك بعد قضاء سنوات طويلة من الكد والمثابرة والإفاق إلى حد الاختناق من طرف أولياء الأمور على حساب ضروريات الحياة اليومية، كل ذلك في سبيل حصول أبنائهم على شواهد تؤهلهم للانخراط في سوق العمل، وبالتالي في الحياة اليومية.

لكن للأسف الشديد أن الآباء والأبناء على حد سواء يفاجؤون بعدم الاعتراف بهذه الشواهد، مما يسد أمامهم الآفاق ويصابون بخيبة الأمل، مع العلم، السيدة الوزيرة، بأن الجهة المانحة لهذه الشواهد هي في وضعية قانونية، وتشتغل وتدرس بناء على ترخيص وزاري مقدم من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو بناء كذلك على الاتفاقيات المبرمة مع بعض الدول والجامعات الأجنبية لفتح فروع لها بالمغرب في إطار التعاون الثقافي.

لهذا، نتساءل: ما هي يا ترى الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لمنع هذه الشواهد من قيمتها العلمية، وذلك بتحديد مساطر معادلاتها حتى لا تكون لها مصداقية فعلية، ولمقارنتها مع متطلبات السوق الشغل، وكذا إدماجها في المحيط الاقتصادي والتنموي؟  
وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الإجابة عن السؤال في ثلاثة دقائق.

**السيدة سميرة بنخلون، الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي وتكوين****الأطر والبحث العلمي:**

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

فيما يتعلق بسؤالكم، بداية أود أن أؤكد أن الشهادات الوطنية عموما بالتعليم العالي بالمغرب كينظمها طبعاً أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي والنصوص التنظيمية التي متعلقة بالتطبيق ديالو، الشهادات الوطنية من غير الشواهد الأجنبية، الشهادات الوطنية ابغينا نميزو بين أربعة ديال الأنواع:

عندنا الشهادات الوطنية التي كتسلمها المؤسسات الجامعية التابعة للجامعات، طبعاً هذي تابعة للسلطة الحكومية التي مكلفة بالتعليم العالي، هاذ المؤسسات الجامعية التابعة للجامعات كتسلم جوج الأنواع ديال

بجال احنا اللي كنديو 22 ألف، هاذ العام اللي تنقست 6000، الله يبارك فيكم.

الفضية ديال عرفة ومنى والنقل فيها والتوزيع ديال المربعات ماشي اختصاصنا، ومع ذلك كنتدخلو، والمغاربة الحمد لله ما كيبغيوش ذاك 25% تكون خارج ذاك المربعات اللي كتعطى، كيبغيو كلشي، ماشي غير 75% كلشي، واحنا كنجاولو، وكنسكنوهم كلهم داخل هذيك المربعات.

لذلك، غير تعاونوا معنا سيكولوجيا، راه الأمور غتكون مزيان، لأن الواحد كيمشي للحج بالفكرة باش امشي من هنا، خصو يمشي يؤدي الشعيرة، وإلى تعب فيها شي اشوية ماشي، احنا كنجهدو باش ما يتعبش، ولكن إلى تعب راه محسوب له، شوفوا الصبر باش مقترن في القرآن الكريم، مجال هاذ الأعمال الحيرة، واش الله تعالى اللي كيطلب لنا الصبر ما يمكنش يخفف علينا الصبر؟ ابغانا نصبرو.  
شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة.

والآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، وموضوعه قانون التعمير.

لا، تأجل.. الشيبية والرياضة راه عندنا رسالة من السيد الوزير تأجيل الأسئلة نظرا لارتباطه بنشاط ملكي، إلى جلسة لاحقة، راه تلاها السيد الأمين عند بداية الجلسة.

قلنا ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني وموضوعه قانون التعمير.

**المستشار السيد محمد البكوري:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

بلاقي الله يخليك.

واش تجاوب على السيد الوزير..؟ عندك الإجابة على السيد الوزير في إطار التضامن الحكومي، المكلف بالتعمير وإعداد التراب الوطني؟ لا، يعني السيد الوزير غير حاضر، نؤجل السؤال حتى يحضر معنا السيد الوزير.

الآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وموضوعه الجدوى من الشواهد المسلمة من بعض المعاهد الوطنية العليا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

يعني الجامعات اللي عندها فروع هنا في المغرب وتدرس، وقد قال لنا السيد الوزير سابقا بأنه يجب أن نوقف واحد الزيف ديال إرسال العملة الصعبة للطلبة في الخارج، وقلنا بأن هذه الجامعات سوف تستدعوننا لكي تفتح فروع لها هنا، ولكن فاجأ أنكم من بين ما تطلبون في المعادلة واحد الوثيقة رسمية تشهد أنا طالب معادلة دبلوم إقامة بصفة منتظمة، يعني ( la carte grise ou de séjour)، وزيد عليها (le passeport)، بمعنى اتما عاطيهم الترخيص في المغرب وكنقول لي نجيب أنا (le passeport) أنا راني في فرنسا ولا في كندا ولا في كذا، إذن خصنا نخلو مشكل ديال هاذ الناس.

ثم، أنا متفقه معك هناك فرق ما بين الترخيص وما بين الاعتماد، ولكن إلى ما كانش الترخيص عندو قيمة من وزارة التعليم، اعلاش غادي تعطيه لي، تعطيه غير الجماعة، تمشي عند الجماعة وفتح مجال إلى كفتح محلبة ولا كفتح شي حاجة أخرى، بما أن وزارة التعليم ما غتكونش قيمة على ما يدور في تلك المدارس، وأن لا تنسق بين البرامج اللي خصها تكون وما هذا، زعما خصنا تسد ولا ما نعطيهاش الترخيص، أنا بالنسبة لي الترخيص هو اعتراف ضمني بالاعتماد أو بالمعادلة.

ولكن نحن نطمح، السيدة الوزيرة، بأن نتفهموا وضعية مجموعة كبيرة من الطلبة وأولياء هؤلاء الطلبة الذين دفعوا أموالا طائلة، ويجدون أنفسهم في العراء، ليست لهم أي قيمة علمية بتلك الشواهد التي يحملونها، وبالتالي لا يستخدمون لا في القطاع الخاص ولا في الشبه العمومي ولا في الوظيفة العمومية. وبالتالي، فإننا أمام مشكلة نعول عليكم، السيدة الوزيرة، أن تجدوا لها حلا في المستقبل. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في إطار الرد على التعقيب في دقيقتين.

#### السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين

#### الأطر:

شكرا السيدة المستشارة.

أولا يعني بالنسبة للطلبة اللي كيدرسوا في التعليم العالي الخاص في مؤسسات مرخصة لها، هذا لا يعني أنهم من بعد ما كيخرجوا يعني للشهادة ديالهم لا تعادل شيئا، الشهادة ديالهم كتنحول لهم الاشتغال في القطاع الخاص، ما فيه حتى شي إشكال، كتنحول لهم، وهنا طبعا القطاع الخاص راه تيجزع للمعايير ديال القطاع الخاص اللي معروفة والجودة والمردودية ديال هاذك الشاب أو الشابة اللي عندو واحد الدبلوم من القطاع الخاص وكيفاش غادي يشتغل وكيفاش غيكون وفق العقد اللي كيكون كيربطو بهاذك المشغل.

الشواهد، كايبة الشهادات الجامعية وكاين دبلومات الجامعة اللي هي مختلفة على الشهادات الجامعية.

وكاين طبعا مؤسسات اللي خاضعة لوصاية بعض الوزارات التابعة لها اللي حتى هي كذلك الشواهد ديالها هي شواهد وطنية معروفة ومعترف بها.

ثم عندنا الشواهد ديال التعليم الخاص المرخص لها طبق النصوص التشريعية.

إذن السؤال ديالكم، السيدة المستشارة المحترمة، أكيد كيتكلم بشكل أخص على الشواهد المسلمة من طرف القطاع الخاص. بالنسبة يعني لجميع هاذ الأنواع ديال الشواهد هي منظمة وكنخضع للجن اللي كنعتمد المسالك اللي هي إما طبعا اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي، وكاين مجلس التنسيق وكاين لجنة التنسيق التعليم العالي الخاص اللي خاصة بالتعليم الخاص.

وبالخصوص فيما يخص مؤسسات التعليم العالي الخاص، هنا خصنا نميزو بين ثلاثة ديال الأشياء، بين الترخيص وبين الاعتماد وبين الاعتراف، والقانون 01.00 في فصوله 50 و51 و52 راه وضح هاذ الأمر هذا بشكل واضح، فكاين المؤسسة اللي كيكون مرخص لها، بمعنى كترخص لها باش تفتح، ما معنيش أن الشواهد اللي غتغطي هي شواهد غتكون معترف بها كشواهد وطنية معترفة لها نفس الحجية ونفس القيمة ديال الشواهد الجامعية.

وكاين اللي هي عندها مسار كندوز من مرحلة الترخيص إلى مرحلة الاعتماد، بمعنى أنها كتقدم ما هي التخصصات اللي غادي تدرسها وكتغطي عليها واحد الفكرة، وفي هاذ الحالة هذي كتصبح معتمدة، ولكن ما كيكونش معترف بها، باش يكون معترف بها كما كينص المادة 52، كاين قانون تنظيمي اللي غادي يحدد هاذ الأمر هذا واللي كيكون من المفروض يكون بناء على تقييم لهاذ التكوين اللي كيتعطي في هاذ المؤسسة ديال التعليم الخاص.

الآن عندنا مشروع ديال الوكالة الوطنية لتقييم التعليم العالي والبحث العلمي اللي هي مطروحة أمام أنظار البرلمان، اللي غادي يمكن لها تقييم التكوينات سواء تعلق الأمر بالتكوينات الجامعية اللي كايبة في مختلف الجامعات المغربية أو التكوينات اللي هي كذلك في المؤسسات...

#### السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة الوزيرة.

الآن الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضلي السيدة المستشارة.

#### المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيدة الوزيرة.

هاذ التوضيحات كلها نعرفها وهي قانونية، ولكن نحن نتساءل في الفريق الاستقلالي، السيدة الوزيرة، عن (les diplômés délocalisés)،

إذن بمشروع تكوين 10 آلاف إطار تربوي للتعليم الخصوصي الذي أعلنت عنه الحكومة مؤخرا، وهو مشروع هام لا يسعنا إلا التصفيق له ودعمه، حيث سيمكن من حل بعض المشاكل التي يعاني منها التعليم الخصوصي، منها مشكل التأطير وعدم استقرار هيئة التدريس وتأثير استقطاب مدرسات ومدرسي التعليم العمومي على جودة هذا الأخير، إضافة إلى مساهمته في امتصاص جزء من بطالة الخريجين، غير أن هناك عائق يؤثر سلبا على مردودية هذا المشروع، وهو وضعية مدرسي ومدرسات التعليم الخصوصي، فأجورهم عموما ضعيفة مقارنة مع أجور القطاع العام، وكثير من مؤسسات التعليم الخصوصي تستغل وضعية بطالة الخريجين لتمنح أجورا هزيلة، مما يجعل العاملين بهذا القطاع يعتبرون هذه المهنة عابرة، ريثما يجدون شغلا قارا وبأجور أفضل.

العمل في قطاع التعليم الخصوصي يخضع حاليا لمدونة الشغل، وبالحداد يتم احترام الحد الأدنى للأجور، إضافة إلى احتمال الاستغناء الدائم عن المتعاقد في إطار مبدأ المرونة، وكل ذلك يؤثر سلبا على استقرار هيئة التدريس، وبالتالي على المردودية.

نظام الأجور في التعليم الخصوصي بحاجة إلى صيغة جديدة تضمن التكافؤ على الأقل التقارب مع هيئة التدريس في التعليم العمومي حسب المستويات والشهادات المحصل عليها، ولا يمكن لهذا البرنامج الهام الذي أقرته الحكومة أن ينجح ويحقق الأهداف المرجوة منه دون مراجعة وضعية الأجور في التعليم الخصوصي وضمان حقوق العاملين به، خاصة... المهني والحقوق الاجتماعية الأساسية، مثل التقاعد والتغطية الصحية والعطل المؤدى عنها. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الإجابة على السؤال.

**السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين**

**الأطر:**

نعم، شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا، كما أشرت في معرض سؤالكم فهذا السؤال يهم قطاعات وزارية حكومية مختلفة، منها طبعا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، ومنها وزارة التربية الوطنية ومنها كذلك وزارة التشغيل.

ونظرا للأهمية المتعلقة بقطاع التعليم الخصوصي، الأهمية التي توليها الحكومة لإيجاد موارد بشرية قارة لهذا القطاع، وانطلاقا من الأرقام يعني طبعا المتوفرة، فعندنا عدد التلاميذ في القطاع الخصوصي لحد الآن 741 ألف و543 بمعنى 10,8 من عموم التلاميذ اللي هما موجودين اللي كيدرسوا ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، هاذ العدد هذا اللي موجود من خلال

الآن كاي الإشكال المتعلق بالمعادلة مع الشواهد الوطنية اللي هي غنخول ليه الدخول للوظيفة العمومية أو إجراء المباريات الخاصة بالوظيفة العمومية، كما قلت أن لحد الآن كاي عندنا المؤسسات المرخص لها، ثم كاي قرار ديال السيد وزير التعليم العالي في غشت 2012 اللي دار اللائحة ديال الهيئات ديال التعليم العالي اللي هي عندها الاعتماد، واللي هي تتكون عندها واحد الدرجة أكبر من مجرد الترخيص، لأن في الأول يعني واحد المؤسسة كتنفتح ما كيكتلهاش تنفتح دون ترخيص، لكن انت ما غيكتلكش مازال ما كاي عندها أشنو غادي تدرس، أشنو نوعية الأساتذة اللي عندها وما إلى ذلك، فما كيكتش تحصل على اعتماد، لما تنقضي واحد المدة وكتقدم واحد الملف معقول ومقبول وكيدوز من اللجنة ديال التنسيق الخاصة بالتعليم الخاص، كتأخذ هاذ الاعتماد.

تتبقى الآن المسألة الأخرى ديال المتعلقة بالمعادلة مع الشواهد الوطنية، هذا كما قلت القانون 01.00 اللي الآن احنا بصدد المناقشة ديالو والتعديل ديالو، لكن القانون اللي كاي لحد الآن اللي يعني هو اللي معمول به، راه كينص في الفصل 52 على هاذ الإمكانية ديال أن هاذ المدارس الخاصة ديال التعليم العالي الخاص يكون عندها شواهد اللي هي عندها المعادلة مع الشواهد الوطنية، هاذ الشي من بعد واحد التقييم اللي غادي يتدار إن شاء الله مستقبلا. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة، انتهى الوقت.

السؤال الموالي موضوعه مشروع تكوين 10 آلاف إطار تربوي ووضعية مدرسي التعليم الخصوصي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال.

**المستشار السيد العربي خربوش:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

السيدة الوزيرة، هذا السؤال وجهناه إلى السيد وزير التربية الوطنية، لأن جوهره هو ما بعد تكوين 10 آلاف إطار تربوي، أي وضعية هذه الأطر في التعليم الخصوصي، فنحن ندرك جيدا أن مهمة وزارة التعليم العالي هي التكوين فقط، وليس ما بعد التكوين، أما وزارة التربية الوطنية فإنها وصية على التعليم الخصوصي.

رغم ذلك، فإننا نطرح عليكم السؤال اعتبارا لكون الحكومة متضامنة والموضوع يهم قطاعات وزارية مختلفة، الموضوع يتعلق، السيدة الوزيرة،

وهذا الشيء كينسجم كذلك مع التوجهات طبعاً ديال البرنامج الحكومي اللي نص على تميم دور القطاع الخصوصي وضمان جودته عبر تطوير دفتر التحملات واستقلاليتها بموارده البشرية وتحسين وتنويع العرض التربوي.

كذلك لحد الآن اتخذت إجراءات تنفيذية في هذا الموضوع، كانت هناك تم تنظيم مباريات لولوج هاذ السلك بجميع التخصصات، واللي مفتوحة بالمدارس العليا للأساتذة، وفعلاً الآن كايين مواكبة لتنفيذ هذا المشروع، هناك لجنة خاصة اللي كيتأهدها رئيس الحكومة أو من يمثله، وكنتون من ممثلين عن الوزارات المعنية اللي هي وزارة التعليم العالي، ووزارة التربية الوطنية، ووزارة التشغيل، ووزارة الاقتصاد والمالية، وخبراء في التربية والتكوين كيعينهم السيد رئيس الحكومة لهذا الغرض.

لحد الآن...

#### السيد رئيس الجلسة:

دابا انتهى الوقت.

#### السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

إذن إن شاء الله نخليو للتعقيب، شكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما قلتموه في هذا الموضوع بالنسبة لنا في سؤالنا من باب تحصيل الحاصل، مجهود جبار وأتم تشكرون على تكوين عدد هائل من المهندسين لتحقيق النوع والجودة بالنسبة لدعم القطاع الخاص.

ولكن، منطلق سؤالنا، ما بعد التكوين وما بعد التشغيل، بمعنى آخر على أن التعليم شأن عمومي أصلاً، وأن الدولة هي التي لها صلاحية وواجب تحمله، ولما صعب عليها الأمر انتدبت للقطاع الخاص القيام بجزء من هذه المهمة العمومية كوظيفة عمومية يضطلع بما يزيد عن 10,8 من الحجم العام للأطفال والتلاميذ، وأتم تكونون لدعمه، ولكن حصيلة التكوين على مستوى الجودة وعلى مستوى الاستمرار والثبات وضمان التلقين والتعلم، هذا هو موضوع الخلل.

فلذلك، إذا كنتم تكونون، فما يقع في الساحة الواقع غير ما أتم تهدفون إليه، وبالتالي يجب التفكير بعمق في معالجة المسألة، لذلك نقترح عليكم من الآن التفكير في إحداث نظام خاص للأساتذة أو معلمي القطاع الخاص، يمكنهم من أداء وظيفتهم العمومية كاملة على غرار زملائهم في القطاع العام، من وضع امتيازي خاص، لأنهم يؤدون وظيفة تربوية وليسوا مكونون في

3068 مؤسسة ديال التعليم الخاص كنعقلو بأن عدد المدرسين يعني القارين المصرح بهم في القطاع كيوصل لـ 63.712 مدرس، بالإضافة إلى 14.000 اللي هما مرخص لهم بالساعات الإضافية.

الحكومة عازمة على أنها تفصل بين الموارد البشرية بالقطاعين العام والخاص، وهذا كيتطلب أنها توجد كذلك للقطاع الخاص الموارد المؤهلة والكفاءة اللي غادي يمكن فعلاً يكون عنها واحد المروددية جيدة اللي ما غادي تجعلش هذاك المشغل يستغنى عليه.

دابا انت كنتقول في السؤال ديالك بأن المشغل أحياناً تيسستغنى على واحد المعلم ولا واحد الأستاذ أو لا ما كيعطيهش واحد الثمن اللي هو معقول، ولا واحد الأجر اللي هو معقول، فمن ضمن الأسباب اللي كنتكون في هاذ الأمر هذا هو أحياناً المروددية ديال ذاك الأستاذ أو المعلم ما تتكونش في المستوى المطلوب.

الآن الحكومة وعيا منها بهاذ الأمر هذا، قررت أنها تخوض واحد البرنامج طموح ديال تكوين 10.000 إطار تربوي، واحنا نتعرفو كذلك أن الميثاق ديال التربية والتكوين كيقول بأن تنطمحو أننا نوصلو إلى 20%...

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيدة الوزيرة.

#### السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

من المفروض 3 دقائق في الجواب، دابا وصلنا إلى 2 دقائق.

#### السيد رئيس الجلسة:

تفضلي، عفواً، نسحاب عندك تعقيب، تفضلي.

#### السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

إن شاء الله غادي تكونو... شكراً.

إذن قلت بأن كنطمحو نوصلوا لـ 20% ديال عدد التلاميذ اللي هما في القطاع الخصوصي، احنا دابا في 10%، كايين 63.712 مدرس، بمعنى 20% غادي يطلب لنا 120 ألف، بمعنى سوق الشغل محتاج لواحد، تقولوا احنا غير 60 ألف مدرس جديد، وحالياً، حالياً كايين 14 ألف اللي هما كناخذوهم من القطاع العمومي وهاذ الشيء كيعطي بطبيعة الحال إشكالات للقطاع العمومي.

فالحكومة قررت -كما قلت- أنه يكون هاذ التكوين ديال 10 آلاف إطار تربوي، وبواحد الغلاف مالي ديال 161 مليون درهم، وهو غلاف جد مهم، واللي كيهدف هاذ التكوين إلى أنه يؤهل المجازين الجامعيين في مهن التدريس من أجل التلبية ديال الحاجيات ديال سوق الشغل وخاصة في قطاع التعليم الخصوصي.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها معنا في هاته الجلسة.  
وقبل أن تنتقل إلى السؤال الموالي، لا بد أن نرحب مرة أخرى بتلاميذ وتلميذات مجموعة مدارس المبادرة الخصوصية بالرباط.  
ونرجع للسؤال الموجه للسيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، وموضوعه قانون التعمير.  
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

#### المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.  
شكرا السيد الرئيس.  
السادة الوزراء،  
إخواني المستشارين،  
لقد أثارت مدونة التعمير في وقت سابق نقاشا عموميا واسعا داخل أروقة مجلس النواب عندما تم وضع قانون 04.04 في عهد حكومة ما قبل الدستور 2011، حيث الآن أصبحنا في أمس الحاجة إلى هذه المدونة، ولذلك وفي ظل هذا الفراغ، أصبح العديد من المسؤولين وعلى رأسهم رؤساء الجماعات تأخذ في حقهم عقوبات زجرية ظلما وعدوانا، ناتجة عن غياب قانون يضبط هذا القطاع.  
سؤالنا، السيد الوزير: متى سيخرج هذا القانون إلى حيز الوجود؟

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.  
الكلمة لكم السيد الوزير.

#### السيد محمد العنصر، وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

شكرا السيد الرئيس.  
شكرا السيد المستشار المحترم.  
أولا، أريد ربما قبل التطرق إلى مخوى الموضوع أن أرفع لابس وغموض هناك في القوانين.  
القانون المعروف بـ 04.04 لا يهتم بالتعمير، فهو يهتم البناء والسكن، وكما تعلمون كان جاء على إثر الزلزال الذي ضرب مدينة الحسيمة، وبأمر من صاحب الجلالة حضر هاذ المشروع لإدخال يعني إجراءات من ناحية السلامة ومن ناحية جودة البناء ومن ناحية الحفاظ على الأرواح.  
في حين أن هناك مشروع آخر، وهو الذي نتحدثون عليه وهو مدونة التعمير، وهنا كذلك لا بد من التذكير أن ليس هناك فراغ، اليوم هناك قوانين للتعمير، هناك قانون 1992 بالنسبة للتعمير، 1995 بالنسبة

القطاع المهني أو التعليم المهني، فأنهم إلقاؤهم في الشارع لاستقطابهم من طرف أرباب مدارس التعليم يعرضهم إلى إشكاليات، وكذلك أن مدارس التعليم تعرض إلى إشكاليات، كثير منهم يستقيل أثناء السنة الدراسية. واجتيازهم للمباراة، ويتكون معهم في المدارس الأخرى يعرض التلاميذ إلى مخاطر، هذا هو جوهر السؤال، السيدة الوزيرة.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.  
الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب في دقيقتين.

#### السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد المستشار.  
بداية أبعيت نعاود نأكد بأننا كنتكلمو على تكوين وماشي على توظيف، يعني احنا الآن كنتكلمو على تكوين 10 آلاف إطار تربوي، ما يمكناش من الآن نحكمو بأن هاذ التكوين، ما يمكنش نحكمو عليه وهو عاد ابداء.  
الآن طبعا كين واحد الاستجابة قوية فيما يتعلق بالمباريات، بحيث الآن راها انتهت وبدا التكوين، وثم هاذ الهدف الأساسي هو دعم للقطاع الخاص، ودعم سوق الشغل، عندنا الإشكاليات اللي كنعرفو طبعا ديال البطالة ديال خريجي الجامعات، الآن هاذ البرنامج هذا راه أصلا كيغطي واحد الفرصة ديال التشغيل من خلال واحد التكوين جيد، وكيف ما قلت أن كين هناك لجنة مختلطة فيها مختلف القطاعات المعنية اللي غادي تضمن حسن السير ديال هاذ البرنامج، وغادي تضمن الجودة المقدمة في هاذ البرنامج، وبالتالي هاذ القطاع الحكومي، الحكومة كيف ما قلتو دعما منها للقطاع الخاص، من غير الإجراءات الأخرى اللي كنتدار في هاذ الإطار هذا، فهي كذلك دارت هاذ التكوين الخاص بهاذ يعني تكوين الأطر التربوية.

ثم ما نساوش كذلك في نفس الصدد، كنتكلمو على مجموعة مقترحات مشكورين اللي تقدمتو بها اللي كنخص النظام الأساسي ديال التعليم المدرسي الخصوصي، رغم أن طبعا في إطار احنا الآن طبعا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لكن المخطط التشريعي الحكومي فكينص ضمن المشاريع اللي غادي يتم المناقشة ديالها أو المراجعة ديالها، هناك مشروع قانون بتغيير وتتميم النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي.

إذن، هذا كين في المخطط التشريعي، وأكد غادي يكون في بداية 2014، وأكد أنه كذلك فيه نقاش واسع مع الفيدراليات ديال التعليم الخصوصي، باش أننا فعلا نخرجو بواحد القانون اللي هو كيلي الحاجيات ديال الحكومة، اللي طبعا هذا كما قلنا أننا كنطمحو لواحد 20% في القطاع الخاص وكيلي طبعا الأساتذة وكيلي كذلك الطموحات ديال أصحاب المدارس الخاصة.



الملكية أو حق التصرف.

إذن المطلب اليوم أصبح جد مهم، وهو إخراج مدونة التعمير شاملة وجامعة لمختلف المقتضيات، تراعي البعد المحلي للبادية والقرية، وكذلك البعد الحضري للمدينة والمراكز المحددة حتى تتم مناقشته داخل البرلمان بشكل ملموس ودقيق، وكذلك حتى لا يقال لكم أنك غيبت المقاربة التشاركية التي جاء بها الدستور. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

**السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

في تعقيبكم في الحقيقة جواب للإشكالية التي تطرحونها، لأن الإتيان بمشروع قانون، هاذيك الرزمة ديال 415 مادة، معناها أنها غفتوت علينا الوقت لمعالجة الاستعجال، وواحد من الاستعجالات هو العالم القروي، وأنا متفق معكم، هذا من الاستعجالات اللي ت يخص نكب علينا ونشوفو يعني الملاءمة باش نحافظو على المستقبل، وفي آن واحد ما نخليوشي الفوضى كذلك في هاذ العالم.

المسألة الثانية، وهي أن قلت لكم بأن هاذ المشروع صودق عليه في مجلس الحكومي في 2008، لكن من 2008 لليوم، كما تقولوا النصارى واحد العدد ديال المياه دازت تحت القناطر، بمعنى خصوصا الدستور الجديد، خصوصا كذلك ما يتبناه التعمير الإستراتيجي الذي يريد أن يتخذ مكان التعمير التخطيطي.

ولهذا، يستوجب المشاورة أكثر، وسنعود للمشاورة في عدد من فصول هذه المدونة حتى يكون إشراك الجميع، وحتى يكون تحميل المسؤولية فعلا مستقبلا، مع المواكبة، مع المصاحبة للمتخين، لأن التعمير راه مسألة منتخب، مسألة محلية قبل أن تكون مسألة وطنية، هذا هو اللي خلى أنا ما ابغيناش نجيبو نخطو رزمة أوراق، تنحاولو نشوفو الاستعجالات، لأن كايبة استعجالات اليوم، ولكن راه ما كاينشاي فراغ قانوني، راه كنستعملو ما هو موجود ريثا فعلا نجيبو بالنصوص الكاملة.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

والآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، وموضوعه ضرورة تجاوز التأخير الكبير القائم في مجال الصناعة.

للتجزئات، وحتى ظهير 1960 بالنسبة للعمليات في العالم القروي.

لكن، ومعكم الحق، لا يمكن من 92 أو 95 إلى 2003 نبقاو بدون مراجعة هذه القوانين، التي لربما فيها عدد من الأمور اللي ت يخصها تغيير أو تتحدث أو تمشي مع الوقت ديالها.

وهذا ما وقع، وهو أن بدأت الاستشارات في سنة 2005، استشارات واسعة همت عدد من الأقاليم والجهات، وعلى الصعيد الوطني ومع خبراء، وتم التحضير لمشروع مدونة التعمير التي لها نظرة شمولية، وكان صادق عليها المجلس الحكومي في سنة 2008.

بالفعل، كان مطروحا على الحكومة الإشكال ديال معالجة هذه المدونة اللي فيها أكثر من 415 مادة، هل نأتي بهذا المشروع، ويأخذ ما يأخذ من الوقت وربما يعني يتأخر شيئا ما، لأن هاذو أمور أساسية ومعكم الحق التي تم المواطن؟ أو أننا نتبعو الاستعجالات؟

القانون جاهز في شموليته، ولكن نشوفو أشنو هو اللي مستعجل في كل مرة، مثلا الآن المشكل الذي تراه الحكومة مستعجل وهو ما يقع في البناء غير القانوني، ما يقع في ضواحي المدن، ما يقع في البوادي من تعميم عشوائي.

ولهذا، تقدمنا إلى مجلس النواب بمشروع مهم المراقبة وزجر المخالفات، وبالطبع الأجزاء الأخرى كلها جاهزة وستتقدم إلى البرلمان قريبا إن شاء الله. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

**المستشار السيد محمد البكوري:**

شكرا السيد الوزير على جوابكم الذي دفعني إلى التساؤل حول قدرة المراسيم على تجاوز أزمة التعمير، وكذلك كما تعلمون أن إشكالية التعمير هي السبب الرئيسي للمشاكل التي تعرفها الدورة الاقتصادية للعقار، وهو ما يترتب عنه في بعض الأحيان توقف حركة البناء.

فالحلول التي يمكن أن نسميها بالتريعية التي اعتمدها الحكومة أو الحكومات السابقة كذلك، بإخراج المراسيم التطبيقية المعزولة في إطار ما سمته الحكومة بالمقاربة التدريجية، وكان الوزير السابق يذكر هذه الجملة "المقاربة التدريجية" لا تزيد المسطرة إلا تعقيدا.

وتبين بالملموس، السيد الوزير، أن الحكومة لا تراعي خصوصيات الجهات والمناطق في تنزيل هذه المراسيم البعيدة عن الواقع، خصوصا في العالم القروي، فعندما يطلب من رؤساء الجماعات القروية منح رخصة البناء أو الإصلاح يجدون أنفسهم ملزمون باحترام قوانين هم أدرى بصعوبة تطبيقها في هذا المحيط، نظرا للمستوى المادي والاجتماعي للسكان القروية كما تعلمون، زد على ذلك إشكالية العقار والاهتمام المفرط بوسيلة إثبات

## السيد مولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

شكرا على هاذ السؤال المهم جدا، فألى سمحت لي جوج ديال المعطيات أنه في 2012: 26% من الاستثمار الأجنبي في المغرب كان في ميدان الصناعة، وأيضا في منذ 2008: 36% باش تزداد هاذ الاستثمار في ميدان الصناعة.

باش الحكومة حاولت، كيف قاتم، باش تزيد في هاذ الاستثمار كان الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، فالصناعة الواعدة حاولنا باش ندموها ونخلقو أوراش جديدة كميديان السيارات والطائرات، (l'offshoring)، (l'électronique)، الجلد وأيضا الملابس.

في هاذ الثلاث سنوات الأخيرة إلى خذنا على سبيل المثال السيارات والطائرات فتزادوا بـ 30% و 17% في هاذ السنة الأخيرة، أيضا مصنعين محمين جاو للمغرب كـ (Renault)، (Bombardier)، وجاو معهم كل المومنين اللي خاصين لهاذ القطاعات، في ميدان الطيران كين 100 ديال المومنين اللي استثمروا في المغرب، وميدان السيارات 200 ديال المومنين.

فالوزارة خلال هاذ الميثاق الوطني حاولت باش تواكب هاذ المستثمرين، والآن حاولت تزيد من أوراش جديدة كالأدوية و (chimie) و (la parachimie)، فهاذو كلهم أوراش جديدة.

وأخيرا العقود اللي كانوا ما بين القطاع الخاص والدولة أعطوا نتائج جد مهمة، فسنويا المناظرة الوطنية للصناعة هي موعد باش يمكن لنا نشوفو أشنوهما المسائل اللي اعطوا نتائج مهمة وأشناهما المسائل اللي خصنا نعاودو فيهم النظر. شكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

اتمى الوقت، السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

## المستشار السيد محمد العربي بوراس:

شكرا السيد الوزير.

شكرا على جوابكم.

بطبيعة الحال هاذ السؤال وضعناه غير باش توضحوا، فرصة لكم باش توضحوا هاذ الميثاق اللي اتما ملزمين بالأداء ديالو.

فبطبيعة الحال اعطيتو حصيلة ديال (l'assise) ديال 2012 وأشنو هو اللي... والأرقام اللي جات بطبيعة الحال هناك استثمار أجنبي ديال 26% في هاذ المجال ديال الصناعة ديال السيارات وديال الطيران إلى آخره، ثم هناك ما قاتم، السيد الوزير، خلق 3 ديال ( les métiers )

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الإستقلالي لتقديم السؤال.

## المستشار السيد محمد العربي بوراس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

في إطار العمل على مواصلة تحديث النسيج الصناعي الوطني، التزمت الحكومة باستكمال الأوراش الكبرى المفتوحة وتفعيل مختلف البرامج والمشاريع التنموية من خلال تنفيذ الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي (Emergence 2015).

## السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم اشوية ديال الهدوء، تفضلوا السادة المستشارين للأماكن ديالكم. تفضل السيد المستشار.

## المستشار السيد محمد العربي بوراس:

شكرا السيد الرئيس.

كما قلت، السيد الوزير، في إطار العمل على مواصلة تحديث النسيج الصناعي الوطني، التزمت الحكومة باستكمال الأوراش الكبرى المفتوحة وتفعيل مختلف البرامج والمشاريع التنموية من خلال تنفيذ الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي (Emergence 2015).

إلا أن هذا لا يمنع من الإشادة بما تم القيام به في هذا المجال، غير أن الحصيلة المسجلة وصعوبة وخطورة الظرفية الاقتصادية الوطنية الحالية كشفت عن محدودية النتائج المحققة، مما يتطلب من الحكومة ممثلة في القطاع الوصي المزيد من اليقظة وتضافر جهود كافة الفاعلين لتجاوز الصعوبات التي تواجه تفعيل الميثاق، سواء على مستوى العقار أو فض النزاعات التجارية والاجتماعية وغيرها.

كما أن التنظيم المشترك بين الدولة والقطاع الخاص، يجعل هذا الأخير شريكا إستراتيجيا لا محيد عنه في تحقيق الأهداف الإنمائية المرجوة التي قد تتبلور في توضيح الرؤية من أجل مؤازرة الفاعلين الحاليين واستقطاب فاعلين جدد، وذلك بهدف جعل المغرب محطة صناعية حقيقية معترف بها عالميا.

وهذا، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير المستقبلية التي تنوي الحكومة اتخاذها لجعل المغرب محطة صناعية حقيقية؟ وشكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

كاين مشاريع جد مهمة، وإلى اسمحتو لنا احنا في دراسات، الآن كنتمو بعض الدراسات من بعد ما شفتنا أشنو هما الأهداف اللي وصلنا لهم. الحمد لله احنا متفائلين، لأن كاين مشاريع جد مهمة، وإلى اسمحتو لنا احنا غادي تقدموهم لكم غير نسايلوهم بالدراسات في القريب العاجل. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن ننقل إلى السؤال الموالي موضوعه نتائج خطة العمل 2008-2012 للتجارة الداخلية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تكمن أهمية التجارة الداخلية في مدى مساهمتها في توفير مناصب الشغل لما يناهز 13% من الساكنة النشيطة العاملة، وفي قيمتها المضافة التي بلغت بالأسعار الثابتة 70 مليار درهم سنة 2011، أي ما يعادل 12% من القيمة المضافة الإجمالية.

ومع كل هذا، يعاني القطاع عدة معوقات تحول دون تطوره، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال تعدد المتدخلين في هذا القطاع، عدم كفاية الموارد المالية، ثم شيوع القطاع غير المهيكل.

ولمعالجة هذه الاختلالات قامت الوزارة الوصية بتنفيذ إستراتيجية وطنية لتطوير وتحديث التجارة الداخلية، "رواج رؤية 2020" والتي على إثرها تم تفعيل خطة العمل الممتدة على الفترة 2008-2012.

لذا، نسايلكم، السيد الوزير، عن حصيلة خطة العمل الخاصة بالتجارة الداخلية؛ وثانيا عن إنجازات صندوق "رواج".

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكلمة لكم السيد الوزير.

#### السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هاذ السؤال جد مهم لأن التجارة والتوزيع بالمغرب هو واحد الورش جد مهم، كيشغل كيف قلتو مليون و400 ألف شخص، فهو أيضا كيشغل

mondiaux) اللي هو ( la chimie, parachimie, la pharmacie, ) (la métallurgie mécanique).

غير، السيد الوزير، هذي كما قلت هي الحصيلة السابقة، فاليوم من خلال الاعتراف ديال الزميل ديالكم اللي كان من قبل يشرف على هاذا الوزارة ديال الصناعة، أعطى معطيات اللي كذلك معروفة، اهضرتو على (l'offshoring)، اليوم (l'offshoring) واقف، ربما كانوا جوج ديال المواقع ديال (l'offshoring) اللي هما غادي يتحدثوا اللي هي ديال المدينة ديال تطوان وديال فاس، فتم التوقيف دياهم، فابغينا توضحوا كذلك لماذا هاذ التوقيف في هاذ المجال ديال (l'offshoring)؟

بطبيعة الحال الحكومة في الوعود ديالها جات بواحد العدد ديال المسائل اللي هي من بينها رفع الناتج الداخلي الخام بـ 50 مليار، خلق وإحداث 220.000 منصب شغل، تحقيق 120 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة، إلى آخره من مسائل. فكنتناو، السيد الوزير، توضحوا لنا هاذ المسائل هذي. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في دقيقتين للرد على التعقيب.

#### السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

الإستراتيجية اللي دارتها الدولة لحد الآن اعطت نتائج إيجابية في نظري، إلى شفتنا هاذ الميثاق اللي كان ديال (Emergence)، أعطى نتائج لحد الآن وصلنا في نصف المطاف، تكلمت على 200.000 فرص الشغل، الآن وصلنا إلى 110.000، إذن 50% تقريبا من الهدف اللي عندنا.

كنظنو أنه (l'offshoring) أعطى اليوم في ( Les centres d'appels ) 70.000 ديال فرص الشغل.

إذن، النتائج كنظن أنها جد إيجابية، الإستراتيجية ديال الوزارة أنها غادي تواكب (Emergence) في الحالة فاش لقيناه، لأن أعطى نتائج جد مهمة.

لكن كاين بعض المسائل غادي نحاولو نبذلوها في المستقبل القريب، كالصناعة الغذائية، كنظنو أن فيها إمكانيات جد مهمة، ما استعملنا هاش لحد الآن في المستوى اللي يمكن لنا نوصلو لها.

فالتشغيل وهو أهم ما كاين عندنا اليوم في المغرب، غادي ندعمو الشركات اللي غادي يخلقوا لنا فرص الشغل، الشركات اللي غادي يصدروا، لأن مهم للبلاد التصدير والشركات اللي غادي يخلصوا الضرائب بكثرة، هاذو هما المسائل اللي غادي تتطرقو لها الآن.

تجارة القرب. كذلك نلاحظ أنه لم يتم التصدي للاختلالات المؤسساتية، والتمثلة خصوصا في تعدد المتدخلين، عندنا في هاذ القطاع 7 قطاع الوزارات: الداخلية، المالية، التجارة والصناعة، الصحة، الشؤون الاقتصادية والعامه، الفلاحة والتجهيز، بالإضافة إلى المندوبية السامية للتخطيط، الجماعات المحلية وغرف التجارة، والجمعيات المهنية، وبالتالي هاذ تعدد المتدخلين تخلق واحد العدد قطاع الإشكالات في هاذ القطاع.

بالنسبة لصندوق "رواج"، التي تخصصت ليه فعلا ميزانية قطاع 900 مليون قطاع الدرهم، النتيجة إلى حدود نهاية 2012، يالله النفقات التي تنجزت 80%، اليوم تنقولو لكم أشنو مصير 20% المتبقية؟

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

#### المستشار السيد محمد دعيدة:

السيد الرئيس، مشكلة مع هاذ الوقت. وبالتالي للأسف، السيد الوزير، ابغينا منكم تعطونا المعطيات والإحصائيات الدقيقة فيما يخص هاذ المسألة، وسنستدعيكم للجنة إن شاء الله.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا.

تفضل السيد الوزير في دقيقتين في إطار التعقيب.

#### السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هاذ المشروع الذي كنتكمو عليه "رواج"، أعطى هاذ المعطيات التي كنعرفوها جميع، نعطيوكم بالتدقيق الأرقام إلى بغيتها موجودة، واللجنة نتلاقو فيها بالأرقام بالتدقيق.

غير الذي اصعب في هاذ القطاع، وهو قطاع ديال ناس ديال الخاص، ما يمكنش الدولة تمنع باش الناس يخلوا في الدار البيضاء في هاذ القطاع أو تلزم عليهم باش يخلوا في منطقة أخرى، هاذو ناس ديال الخواص، الذي يمكن لنا وهو ندموهم باش يزيدوا للقدام.

عندنا إستراتيجية ديال "رواج"، كنظن وأنا متفق معك، أنها ما كافياش الآن، الذي قلت في التدخل الأول أنه عندنا مليون و400 ألف شخص الذي خدام في هاذ القطاع، وما اعطيناهم كنظن ذاك الشيء الذي كيستحق.

القطاع ديال التجارة قطاع جد مهم، لا الدولة لحد الآن حاولت تدير ما أمكنها، ولكن غادي نحاولو نديرو أكثر، غرف التجارية خصها تساهم وتعاون.

21% من الساكنة الحضرية النشيطة، فهذا جد مهم.

هاذ القطاع كيساهم وهو المساهم الثالث في الناتج الداخلي الخام أيضا، إذن متفقين أنه قطاع جد مهم واستراتيجي للمغرب.

لهذا، الوزارة قامت بواحد الصندوق، فيه 900 مليون ديال الدرهم، هاذ الصندوق هو "رواج"، فكيف قلم بين 2008 و2012 كانوا هاذ الصندوق بين هاذ الفترة أعطى نتائج جد مهمة.

فالنتيجة الأولى فيما يخص التجارة أو تجارة القرب 90% في الأهداف وصلنا لها الآن، الأهداف التي كابين في "رواج".

فصنفة 22 ألف و500 نقطة تجارية وقع لها العصرية في 100 مدينة من المغرب، إذن في جميع أنحاء المغرب.

لحد الآن وصلنا لـ 845 مليون درهم ديال الاستثمار، منها 564 مليون ديال الدرهم دعم من الدولة، وفرص الشغل التي تخلقت لحد الآن هما 100 ألف.

إذن، النتائج أظن أنها جد مهمة، لكن هاذ القطاع يستحق أكثر عناية، فلحد الآن كايئة مواكبة مهمة لهاذ القطاع، خاصة المقاولات الرائدة، المقاولات الرائدة من بعد المقاولات الصغرى، 70% ديال التكلفة ديال الخبراء الصندوق كيخلصها عليهم، فلحد الآن 74 نقطة تجارية جديدة تخلقت في هاذ المشروع، 266 مليون درهم التي استثمروا لحد الآن هاذ الشركات الكبرى، و566 فرص شغل جديد تخلقت.

فهاذ المعطيات جد مهمة، لنا معطيات أخرى موجودة.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار المحترم.

#### المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنا ابغينا منكم تعطونا مزيد وتدقيق من المعطيات، لأنه للأسف تطبيق مخطط "رواج" عرف واحد العدد قطاع الاختلالات التي مازالت التجارة الداخلية تعاني منها، ويرجع ذلك إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجال الذي تنشأ فيه محلات تجارة القرب، الساكنة، المنطقة، مخطط التعمير.

وأيا في ظل غياب التخطيط التجاري، يبقى التوزيع الجغرافي للأنشطة التجارية مفتقدا للانسجام، ويتضح ذلك بشكل واضح في الدار البيضاء كمثل، حيث تتواجد 71 نقطة بيع لكل 1000 مواطن مقابل 27 نقطة بيع كمعدل وطني.

أيضا غاب لحد الساعة مخطط تعمير تجاري من أجل بدء مرحلة قطاع

**السيد حسن حداد، وزير السياحة:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال الذي يتعلق بالمراقبة ديال مؤسسات الإيواء السياحي.

بالفعل، المسألة ديال المراقبة هي مقننة بموجب قانون، في هذا الإطار هناك لجنة التي هي لجنة جمهورية التي تترأسها المندوبية ديال السياحة وتتكون تحت الرئاسة الفعلية ديال السيد الوالي، والهدف منها هو حماية المستهلك وضمان كذلك أنه تكون الجودة وضمان كذلك أنه المعايير ديال السلامة أنها تكون موجودة في جميع مؤسسات ديال الإيواء السياحي.

احنا كنقومو بهاذ العمل، ومن هذا الباب أنه بالعمل الذي نتقوم به المندوبيات وكذلك اللجان على المستوى المحلي، نعطيك الأمثلة:

مثلا بالنسبة لطنجة، تم هاذ السنة ديال 2013 مراقبة 41 وحدة فندقية من أصل 74، بالنسبة للرباط وسلا 27 وحدة فندقية، بالنسبة للدار البيضاء 50 من ضمن 109 ديال الوحدات الفندقية، و47 الآن في طور المراقبة، بالنسبة لمدينة مراكش 29 فقط قبل كأس العالم للأندية البطة، والتي هي أنه امشينا في أمور التي تتعلق بالسلامة وبالخرق إلى غير ذلك، بالنسبة لأكادير مجموعة ديال الإجراءات التي تمت في هاذ الإطار.

نعطيك بعض الإجراءات التي تم اتخاذها في حق مؤسسات فندقية:

- إعادة تصنيف 13 مؤسسة فندقية، خفض العدد ديال النجوم؛
- الإنذار ديال 3 مؤسسات ديال صنف 5 نجوم؛
- الإنذار ديال 4 مؤسسات ديال 4 نجوم؛
- إنذار ديال 3 مؤسسات ديال 3 نجوم، إلى غير ذلك.

مثلا مدينة فاس، كذلك هناك مراقبة التي هي كنجري بشكل كبير جدا، 109 مراقبة التي جرات هاذ السنة التي منها 32 فندق، ماشي فقط الفنادق، 53 ديال دور الضيافة و24 مطعم مصنف.

هذا آش كيطينا؟ كيطينا بأن هناك مراقبة تقوم بها وزارة السياحة، تقوم بها كذلك المصالح المختصة، لأن هناك لجان، واحنا في إطار العمل أنه تكون مراقبة بشكل مداوم وبشكل مستمر.

ولكن كين هناك كذلك المواكبة، لأنه بعض الوحدات التي هي آيلة للسقوط وبعض الوحدات التي عندها مشاكل كبيرة، احنا وضعنا واحد الصندوق ديال 500 مليون درهم، الذي هو (Renovotel) باش نساعدو أنه الولوج إلى القروض الهدف منه هو إعادة بعض المؤسسات ديال الإيواء التي هي الفنادق.

كذلك وضعنا يعني صندوق ديال 420 مليون درهم للمساعدة ديال التنافسية ديال الكثير من المقاولات الصغرى والمتوسطة بالنسبة للسياحة باش يمكن تكون عندنا تنافسية أكثر، وتكون الجودة أكثر.

ونحن في إطار الآن إعادة النظر في القانون ديال التصنيف السياحي،

فقلت أنه كين 7 ديال المتدخلين في هاذ القطاع، في جميع البلدان كنتلقى هاذ القطاع فيه وزارة الداخلية، وزارة التجهيز، وزارة... هاذو كلهم لازم يكونوا مجموعين وخدامين، والصحة، حتى هي، كلهم موجودين.

وهذا ما كيمعش أنه هاذ القطاع يمكن لو يتقدم، إلى كانوا هاذ الوزارات كيخدموا مجموعين باش يحاولوا يلقاو حلول، أول ما شفت في الوزارة هو أنه هاذ القطاع كيستحق أكثر من ذاك الشيء الذي اعطيناه.

لكن، إلى كنتو موافقين معايا، هاذ قطاع جد صعب باش نزيدو به اللقدام. إذن، خصنا نتعاونو جميع، مازال فيه إن شاء الله حلول. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة.

والآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السياحة حول ضعف المراقبة بقطاع السياحة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

**المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:**

بسم الله.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السادة الأطر،

سؤالنا في الفريق الحركي، السيد الوزير المحترم، كما تعلمون في قطاع السياحة، كما تعلمون بقطاع السياحة يعتبر من أهم القطاعات التي تساهم في إعاش الاقتصاد الوطني، وكذلك في ترويج عملة صعبة كبيرة، حيث تم في السنوات الأخيرة تنوع المنتج السياحي من خلال تقديم العديد من العروض الموجهة لشرائح مختلفة من السياح.

إلا أن الملاحظ هو الخدمات المقدمة من طرف بعض المرافق السياحية وخاصة بعض الفنادق المصنفة، لا تتناسب مع العروض المقدمة أثناء الحجز ولا تتناسب مع تصنيفها.

لذا، نسألكم، السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات التي تنوون القيام بها لتكثيف المراقبة على هذه المرافق السياحية وانصاف السائح، سواء كان أجنبيا أو مغربيا؟  
وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكر السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

منتوج.

أشنو اللي لقينا في الثلاثة أشهر الأولى من 2013؟ بأن 80% راضين على المنتوج السياحي المغربي، بالفعل ماشي ابحال فرنسا اللي هي 90% ولا إسبانيا، ولكن كذلك هاذ نسبة اللي محمة جدا، واللي هي نسبة يعني مشرفة بالنسبة للمغرب وما يقدمه من خدمات.

ولكن فاش هاذ السياح المستجوبين قلنا لهم وضعوا الأصعب ديالكم على المشاكل اللي كاينة، المشاكل اللي كاينة ماشي أكثرها في الإيواء السياحي، نعم هناك بعض جودة الخدمات اللي موجودة في الإيواء السياحي، ولكن في المحيط ديال السياحة هي فين كاينة إشكاليات كبيرة جدا، فاش كنتزل من المطار وكنتخرج وكنتلقى يعني واحد المشاجرات اللي موجودة ما بين أصحاب الطاكسيات، وكذلك أئمنة اللي خيالية اللي تبارسوا أصحاب الطاكسيات، هذي إشكالية كبرى.

فاش كمشيو مثلا للبارارات وتلقاو بأنه ما كاينيش الأئمنة اللي هي معقولة وينظر إلى السائح أنه بقرة حلوب، هذه إشكالية كبيرة جدا. إلى كانوا مدن وما فيهاش مراحض هذي إشكالية، هذي ماشي احنا اللي كنوضعوا الأصعب ديالنا، هاذو السياح اللي تيقولوا جودة ديال الخدمات يعني متعلقة بالمحيط السياحي.

إذن، راه السياحة ماشي فقط خدمات ديال الإطعام ولا خدمات ديال الفندقية والإيواء، ولكن كذلك خدمات ديال المحيط السياحي، يجب أن نعمل علينا جميعا.

بالنسبة لوزارة السياحة، المسألة ديال الجودة أساسية جدا، والجودة نعمل عليها في إطار التكوين لما نخرجه من متعلمين في المدارس ديالنا وكذلك في مدارس القطاع الخاص، ولكن كذلك يجب أن تكون هناك جودة الخدمات في إطار المؤسسات الفندقية، وإلى ابغينا أن تكون هاذ جودة الخدمات في إطار المؤسسات الفندقية، خص حتى هما يتعاملوا في هاذ الإطار هذا، راه قليل من المؤسسات الفندقية اللي عندها نظام ديال الموارد البشرية اللي كحضر العاملين باش يخدموا، لأنه كين اللي كيدخل بواحد الراتب ديال 2000 درهم وكيبقي حياتو كلها عندو الراتب ديال 2000 درهم، إذن ليس هناك تطور ولا تحفيز باش يمكن لو أنه يعطي يعني ما أمكن في إطار جودة الخدمات. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة. وآلآن ننتقل إلى السؤال الموجه للسيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وموضوعه تفاهم ظاهرة أطفال الشوارع. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

لأنه من قبل أشنو كان تبعتمد؟ تبعتمد فقط على البنية التحتية، الآن ابغينا ندخلو حتى المسألة ديال الجودة كمسألة أساسية كذلك في التصنيف ونعمل عليها، وابغينا ندخلو حتى ما يسمى بالزائر المتخفي، لأنه يمكن يكون زائر اللي ما معروفش وهو كيشوف هاذ الوحدات واش كتلتزم بمعايير الجودة باش يمكن لنا أنه نضمنو الحقوق ديال الزبون.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

**المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:**

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات ديالكم.

احنا نتعرفو بهاذ الجهود اللي تتقومو به وهاذ المراقبة، ولكن هاذ الشي ما تبمنعش باش تكون واحد المراقبة مستمرة، واللي تنقترحوه احنا في هاذ الحرفة ديالنا السياحة، هي أنه سوف... لحقاش المعايير ديال 4 نجوم ديال أوروبا ولا ديال فرنسا ماشي هي المعايير ديال 4 نجوم ديال المغرب.

لنا، لابد ما نعتمدو على واحد المعايير دولية، مثلا بحال فرنسا هي أول زبون ديال المغرب، من بعد منها إسبانيا ولا إيطاليا، لابد ما نعتمدو على هاذ المعايير الدولية إما ديال فرنسا ولا ديال إسبانيا، باش تكون هاذيك المعايير، حيث تيجي (le client) ديال 4 نجوم ديال فرنسا ما تيلقش نفس 4 نجوم ديال المغرب ماشي هي 4 نجوم ديال فرنسا، لابد ما نشوفو ونأطرو باش يكون تأطير على مستوى الفنادق ولا المؤسسات السياحية. وما نساوش باش نشكرو حتى ذاك المرشد السياحي، المرشدين السياحيين هما اللي تياخذوا بيد الزبون (et ils calment le client) باش ما تكونش (la réclamation) في القافلة السياحية ديالهم، هما اللي تيقدموا ليه واحد (l'offre) إما في الليلة المقبلة ولا شي حاجة باش ذاك (le client) ما تيريكلاميش، لابد ما نشكرو هاذ الناس هاذو.

ولنا، لابد ما نشوفو معايير دولية اللي تبعتمدوا عليها في هاذ التصنيف ديال الفنادق السياحية.

وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب في دقيقتين.

**السيد وزير السياحة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

غير واحد المسألة اللي كنعملوها، خصنا إلى ابغينا نتكلمو على الجودة خصنا تكون عندنا معطيات، احنا عملنا الآن دراسة نعملوها بشكل دوري كل ثلاث أشهر كنعملو دراسة لمدي رضا السياح على ما تقدمه من

التي تقدم للأسر الصغيرة وكذلك الأسر المفككة، فهي في نهاية الأمر تخدم الطفل لكي يستوعب داخل الأسرة وفي بيته.

أريد كذلك أن أشير إلى أن هناك مجموعة من المبادرات والتي تقوم بها على مستوى وزارة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية، والتي كانت من وراء تمكين الأطفال من مقعد في المدرسة وتقريب المدرسة إليه، وذلك من خلال دور الطالب والطالبة، بحيث أن طفل سواء كان في القرية أو كان في المدينة ما يجذبو المدرسة أو هناك مسافات طويلة أو شيء من أو ما كإيناش أسرة اللي غادي تديه وترعاه، فدور الطالب والطالبة التي يعني نتشرف ونتحمل المسؤولية من خلال التعاون الوطني والوزارة المشرفة على ذلك من حيث تمكين هؤلاء الأطفال من الدراسة.

ماشي فقط يمشي للمدرسة ويحيي لدار الطالبة، ولكن احنا كندعموه في الدراسة ديالو، نقدر نقول لك بأن أول معدل لطالب من الطلبة في البكالوريا راه كان خرج دار الطالب.

فهاذ الأشياء هذي يمكن أن نستطرد فيها خصوصا في مجال التكفل، عندنا وحدات لحماية الطفولة، عندنا وحدات ديال الإسعاف.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، انتهى الوقت.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

شكرا السيد الرئيس.

وسنظل في نقطة أو مسألة الأرقام، السيدة الوزيرة، ربما وهاذ الشيء اللي اعطى الله.

ربما نتفق لأول مرة في لغة الأرقام، فعلا ظاهرة التأنيث، وهذا شيء خطير من 11% في 2009 إلى 17% في 2013، هذا دليل على أن هاذ الرقم سيورثنا مشاكل أكبر.

حيثما نتحدث عن التأنيث، نتحدث عن أطفال شوارع وحدين آخرين، إذن وجود الإناث في الشوارع بشكل قطعي سينتج أطفال شوارع أخرى. إذن احنايا من باب المنطق، نحن لا نحمل الحكومة وحدها هاذ المسؤولية، هذا مشكل مجتمعي، هناك تراكمات، ولا نحمل وزارتك وحدها هاذ المسؤولية، لأن هذا مشكل مجتمعي كندخل فيه الوزارات كلها والإدارات كلها.

الإشكال فين كاين؟

الإشكال، السيدة الوزيرة، هو معالجة الأسباب وليس معالجة النتائج، معالجة الأسباب في إطارها الاقتصادي والاجتماعي والمجتمعي، الأسباب واضحة، كاين التثنت الأسري في الأسرة، لأن هناك انفجار للأسرة، ما ابقاتش شي حاجة اسميتها الأسرة في ذاك الشكل اللي كنا كنعرفو، يعني

#### المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة،

أصحت ظاهرة أطفال الشوارع بالمغرب من الظواهر التي تثير قلقا كبيرا أمام تناميها يوميا.

وإذا كانت هذه الظاهرة نتاج عوامل مجتمعية واقتصادية لا ترحم، ولم تترك لهؤلاء الأطفال الأبرياء فرصة للخيار أمام قساوة الظروف التي يعيشونها، فإن الحكومة مدعوة لكي تتحمل مسؤوليتها أمام هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة.

وهو ما يدعوننا لسائلكم، السيدة الوزيرة، حول التدابير العملية المزمع اتخاذها للحد من هذه الظاهرة المؤلمة واللا إنسانية التي يذهب ضحيتها أطفال أبرياء.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

#### السيدة بسمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

أولا أتوجه بالشكر للسيد المستشار على طرحه هذا السؤال المهم الذي يتعلق بفلات أبادنا وإن لم ننجبهم، فإذا وجدوا في الشارع، فهذا يعني أن هناك أسرة مفككة أو هناك مدرسة لم تستطع أن تستوعب ذلك الطفل أو لسبب من الأسباب.

نعم، نحن على مستوى الحكومة نتحمل المسؤولية عن كل مواطن، فما بالك عندما يكون طفلا.

هاذ الأسباب التي رصدناها من وراء ظاهرة تشرد الأطفال فيها تدابير، ولا بد أولا أن نعرف هذه الظاهرة أنها تتنامى وأنها تشكل 34% من مجموع المتشردين، 34% أطفال، وهذه الظاهرة بدأت تتأث، لأننا في خلال سنتين انتقلنا من 11% إلى 17%.

إذن ماذا فعلت الحكومة؟

خصنا نعرفو بأن الحكومة يعني كلها من خلال مكوناتها تسعى إلى حصر مثل هاته الظواهر الاجتماعية، وبدأ بالقول أن ما يتعلق بصندوق التكافل العائلي جاء في مقابل التفكك الأسري، أن صندوق دعم التماسك الاجتماعي جاء في مقابل الأسر الفقيرة التي أحيانا لا تستطيع أن تستوعب ابنها ولا تستطيع أن تكفل له الدراسة، وبالتالي "مليون محفظة"، برنامج "تيسير"، كذلك التأمين الصحي من خلال (RAMED)، هاذ الخدمات

الأطفال، التي فيها غادي نزلو برامج خاصة بالأطفال في الشارع، وكذلك الاستغلال الجنسي ديال الأطفال وتشغيل الأطفال، وتشغيل الطفلات في البيوت، هذا واحد (package) ديال البرامج التي داخل في السياسة العمومية المندمجة، ومؤخرا انعقدت اللجنة الوزارية للطفولة برئاسة السيد رئيس الحكومة لانطلاق هذا الورش الكبير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه ظاهرة التسول، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

#### المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة المحترمة،

يعتبر التسول ظاهرة اجتماعية سلبية تعاني منه عدة مجتمعات، إلا أن هذه الظاهرة تطورت في بلادنا وانتشرت بشكل مخيف، حتى أصبح البعض يتخذها حرفة بل ويلقنها لأبنائه، وهنا يكمن الخطر على المجتمع، إذ أصبحت هذه الآفة الاجتماعية تثير الفوضى وتسيء للمظهر الاجتماعي العام للمجتمع، وتضرب عرض الحائط بالمجهودات المبذولة من طرف الحكومة لإدماجهم داخل المجتمع وتقويم سلوكهم من خلال المؤسسات والمراكز الاجتماعية المعدة لذلك.

إلا أن هذه الظاهرة ما فتئت تتزايد، وعليه نسألكم، السيدة الوزيرة: ما هي إستراتيجيتكم لمعالجة هذه الظاهرة؟ وهل هناك آليات الردع والزجر لمحترفي التسول؟

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

#### السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

أشكر السيد المستشار على طرحه هذا السؤال المهم.

بالفعل يمكن أن نقول بأن ظاهرة التسول هي وصمة عار في جبين كل مجتمع يشهد هذه الظاهرة، فبمعنى إذا كانت تتزايد فبالفعل يتحمل المسؤولية المجتمع بحكومته ومؤسساته وبكل من هو معني بالمظهر الذي تتمظهر به المدينة، بحيث أنه هاذ الظاهرة كتخلي التسول جزءا من المظهر الخارجي للمدينة، وهذا لا يليق أولا بمجتمع مسلم من المفروض أنه يتكافل وما فيش ناس اللي كيدوا يدهم، بمجتمع حقوقي يكفل لكل مواطن الحق في السكن وفي الأكل وفي الشرب وكذلك في الإيواء، لكن ابغيت نقول لكم بأن هذه

التكافل الاجتماعي، الأسرة، العائلة، هاذ الشي ما ابقاش بذاك الشكل اللي كان.

كاين مسألة ديال العلاقات الجنسية غير الشرعية أو الأمهات العازبات. والمسألة الثالثة هو الانهزام، أنا كنعتهرو انهزام ديال الرجال في تحمل المسؤولية ديال الأسرة. إذن، ما ابقاش الراجل... الأغلبية ديال هاذ الأطفال لأن كاينة إحصائيات، ملي كتناقشو كتلقى أن الأسرة هي التي تخلت.

الأرقام كضعف، ملي كنعقلوا في الدار البيضاء، دائما نبقاو في اللغة ديال الأرقام، لأن هي اللي كنعسد الظاهرة، 8000 طفل في الدار البيضاء بوحدها...

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

تفضلي السيدة الوزيرة.

#### السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

ابغيت نأكد للسيد المستشار بأنني متفقة معه على التشخيص، وبأنه بالفعل يجب أن نعالج الأسباب، ومن الأسباب هو سقوط منظومة القيم وكذلك الدور الذي كانت تنبؤه الأسرة في المجتمع المغربي، وما نساوش ملي تكلمنا على البنات ولاو كيخرجوا للشارع، بكري إلى كانوا كيميوا الرجال والأولاد، ما كانوا كيميوا البنات، وإلى كانوا كياخذوا المخدرات الرجال ولولاد، الآن البنات كياخذوا المخدرات، البنات كيشربوا الكحول مثلهم مثل الأولاد، أسباب التشرذم كلها أصبحت متوفرة.

لذلك، نعم يجب أن نتدخل على مستوى الأسباب لكي نصل إلى نتائج التي هي تتحفظ لنا الولاد والبنات.

وماشي أنا اللي قلت، السيد المستشار، أن الرجال تخلوا على الأدوار ديالهم وانهزموا، أنت اللي قلتها، باش ما اتهمش أنتي أنهم الرجال بأنهم لم يعودوا يقوموا بأدوارهم، بالفعل لازم الأسرة ورب الأسرة وربة الأسرة يتحملوا المسؤولية ديالهم، ماشي فقط في أنهم يجيوا الأكل والشرب والعطلة لوليدات، ولكن كذلك أنهم يحضيوهم ويراقبوهم ويواكبوهم في الدراسة ديالهم، لأنهم إلى ما قاموش بهاذ الأدوار كيخرجوا إلى الشارع، ملي كيخرجوا للشارع عاد كنجيو احنا كتكفلو بهم، ملي كتكفلو بهم يا ريت أنهم يقبلوا.

هناك أطفال في الشارع كنديوهم نخطوهم في دور ديال الرعاية الاجتماعية، كيخرجوا، كترغبوهم، كيخرجوا.

فإذن، الأمر تتأكد لك، السيد المستشار، أنه صعب وصعب جدا، ما خصناش نلقوا الأطفال في الشارع، أما إلى لقيناهم صعب باش عاود ترجعهم للأسرة وتعاود تعالجهم.

لكن احنا اليوم كنعشغلوا على سياسة عمومية مندمجة للطفولة، لحماية



الرضع، كيديروهم في الكروسة وكتمشي به تتسول به، وهذي في الحقيقة الدولة كيخصها تقوم بالواجب ديالها في هاذ الموضوع، لأنه ملي كتجبر واحد كيجر واحد الكروسة، مرأة دايرة الكروسة ودايرة فيها رضيع، هذاك مكري، هذاك راه مكري، ماشي كاع ديالها، وأصبحنا زدنا، إلى شفتو هاذ الظاهرة ديال المتسولين اللي مهاجرين اللي جاين من برا، هذي زادو كحلوها.

وهناك ابغيت نشير لهاذ النقطة اللي مهمة، هناك شبكات متخصصة في الاستئثار ديال هاذ الشئ، وهذي اللي كيخصها تحارب في العقر ديال الدار، لأن هنا هاذو متخصصين كيكريو لا العيالات ولا الرجال الكبار باش يديروا بهم هاذ الحرفة ويدخلوا بهم ويعطيهم هيا في الأخير 50 درهم في النهار، وهاذ الشئ راه موجود وموجود بكثرة وعلى الأخص في المدن الكبيرة، وهذا خص واحد المراقبة تكون جد صارمة في هذا الموضوع، اللي قلنا القانون الزجري راه المقصود منو هاذو ماشي اللي...

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار دقيقتين.

#### السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

نعم، أنا كنتجاوب معك، السيد المستشار، فيما تفضلتم بشأنه، وابغيت نقول لكم بأن بالفعل هاذ الأمر لازم تحصل فيه التفاقية بين قطاعات حكومية متعددة، وقد حصل، بحيث أن هناك اتفاقية تجمع ما بين وزارة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية، وزارة العدل ووزارة الداخلية، لأن اللي غادي يعرف واش كاين شبكات ولا ما كاينش شبكات، طبعا ماشي وزارة التضامن، يعني جهاز آخر.

وكذلك للوقوف على هاذ الشبكات وكذلك حجزها وحجز الأشياء التي تجمعها بسبب هاذ التسول ليست هذه الوزارة، لأنه ما كيدخلش في الصلاحيات ديالنا، ولكن احنا عندنا اتفاقية لازم نعاودو نفعلوها، وكذلك نشتغلو على أساس الحد من هاذ السلوكات اللا مدنية، السلوكات اللي كتمس بوجه المغرب.

ما ابقيناش كترضاو كمغرب أنه فقط ملي يكون عندنا مؤتمر ولا تكون عندنا شي مناسبة نجيو نجيمو المتسولين، نخطوهم في واحد المركز ديال الرعاية وحتى يسالي هذاك الشئ ونعاودو نطلقوه، لا، كيخصنا نوقفو على الحالات، إذا كان هناك احترام، إذا كانت هناك شبكات، فالسجن هو المأوى وليس شيء آخر، وهكذا يمكننا أن ننتهي إلى واحد السياسة اللي كندمج الناس اللي عندهم الرغبة في الإدماج، لكنها تعاقب الذين يتجرون بسمعة المغرب وبوجه المغرب الحقوقي.

الظاهرة من أصعب الظواهر الاجتماعية والتي كذلك فيها صعوبة في معالجتها.

الجانب الردي، طبعا القانون الجنائي ينص من خلال المادتين 326 و333 على عقوبات من يحترف التسول، ولكن إلى جينا ندخلو المتسولين كاملين، إضافة إلى السجناء، خصنا واحد السجن ما عرفتش قد مدينة ولا قد جوج ديال المدن، وهذا غادي يكون اصعب بالنسبة للكلفة على الدولة.

المسألة الثانية أن هناك ذوي الحاجة، كاينين الناس اللي عندهم الحاجة، ولكن لم يتعففوا، تخرجوا، كيطلبوا، هاذ الناس هاذو احنا كتقولو لهم أن كاين كيفاش نستوعبوهم.

عندنا أولا اللي ما عندوش مأوى، اللي ما عندوش اللي يتكفل به، نحن نتوفر على مؤسسات للتكفل بهم، وكتقول لك بأن عندنا مجموعة من المراكز الكبرى الموجودة في المغرب فيها كلها مراكز ثانوية تابعة لها لإيواء المتسولين، ولكن راه كيجيو كشتغلو على الإدماج ديالهم، ملي تخرج للمجتمع مرة أخرى من المركز عاود كيرجع يمارس التسول وعاود كنجيو لجمعوه من الشارع ويرجع للمركز، فهي عملية بحال ذيك "الصخرة ديال سيزيف"، كنبط عندك وتطلعها وتعاود تهبط عندك، واحنا في هذا الأمر يوميا.

الفضية الثالثة اللي ابغيت نقول لكم، أن عندنا وحدات ديال الإسعاف المتنقل اللي هي كتسعف الناس اللي هما محتاجين في الشارع، ومن ضمنهم المتسولين، كتقولو لهم إلى احتاجتي للأكل آجي عندنا، عندنا الوحدات ديال الإسعاف، ابغيتي تلبس آجي عندنا، ما ابغيتيش تجلس في المركز ما كاين مشكل، لكن هؤلاء كاين اللي عندهم مشكل مرضي، خصو يتسول، خصو يطلب، لكن اللي ابغى يتعفف ما كاين حتى مشكل، مراكز الرعاية الاجتماعية جاهزة لاستيعابهم وكذلك العمل على إدماجهم داخل المجتمع.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

في الحقيقة هاذ الظاهرة كبتأثر على الصورة ديال المغرب، وهي ظاهرة في الحقيقة مخرجة بالمجتمع، واحنا إلى امشيتي واحد السنوات هذي ما كانش عندنا هاذ الظاهرة بهاذ الشكل هذا اللي رجع، واحد الشكل غريب، وأصبحت في الحقيقة حرفة، ما ابقاتش تسول ديال الحاجة، محتاج، ما ابقاتش مبنية على احتياج، رجعت حرفة كيجيب منها النهار ديالو.

ورجعت هاذ الظاهرة ديال التسول كتستقطب حتى الأطفال، بما فيهم

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها معنا في هاته الجلسة.  
والآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الثقافة، وموضوعه  
البرنامج الحكومي في دعم الحركة الثقافية والفنية ببلادنا.  
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل السيد  
المستشار.

**المستشار السيد محمد الأنصاري:**

السيدات والسادة الوزراء،  
الزملاء الأعزاء،

الفريق الاستقلالي في إطار هذه الجلسة قد اختار أن يسائل اليوم  
السيد وزير الثقافة باعتبار أن الثقافة -كما يعلم الجميع- هي دعامة أساسية  
في بناء المجتمع، وهي بدون شك مرآة تعكس هوية الأمة في شتى المجالات،  
وذلك عن طريق سواء الإبداع الثقافي أو الفني أو إبراز التراث الثقافي  
وذلك عن طريق تعدد بناء المراكز الثقافية، دور المطالعة، متاحف لعرض  
الفنون الأصيلة، وتنظيم المهرجانات الثقافية الحقيقية وكذلك الاعتناء بالمهن  
الفنية من مسرح ونحت وغيره.

إذن، كنا ننتظر أن هذه الحكومة في طبعها الثانية، وفي غياب برنامج  
خاص حظي بثقة البرلمان، وفي إطار الامتداد للبرنامج للحكومة الأولى أو  
في طبعها الأولى، كنا نتمنى الوفاء بما التزمت به الحكومة في هذا المجال،  
وذلك عن طريق تخصيص ميزانية ترقى إلى هذه الأهداف المسطرة في  
البرنامج الحكومي، الذي نحن اضطراريا نتعامل معه الآن في غياب ما  
أشرت إليه سابقا من برنامج حكومي جديد.

ولهذا، فنحن الآن نساءلكم، السيد الوزير، ومن خلالكم الحكومة، أن  
تنوروا الرأي العام ونحن معه من هذه القبة عن مدى إرادة الحكومة  
للاعتناء بهذا المرفق الهام -أي الثقافة- نظرا لما أشرت إليه من أسباب ومن  
مسببات.  
وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة.

**السيد محمد الأمين الصبيحي، وزير الثقافة:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

بالفعل، المغرب بفضل موقعه المتميز والحضارات الأساسية التي تعاقبت  
على أرضه وتفاعلت مع حضارته، يتوفر على رصيد تاريخي غني وعلى هوية  
ثقافية موحدة ومتعددة الروافد في آن واحد.

ونحن وانطلاقا من إطار مرجعي يعتمد على الثوابت الأساسية منها

دستور المملكة الذي جعل من الثقافة ركيزة أساسية، وجعل للثقافة دور  
في حماية التنوع الثقافي، مع الحرص وكل الحرص على ضمان حرية الفكر  
والإبداع، انطلاقا من التوجيهات الملكية السامية، حيث يولي صاحب  
الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عناية كبرى للتنمية الثقافية، وانطلاقا  
من البرنامج الحكومي الذي جعل الحكومة تعتبر النهوض بالشأن الثقافي  
يمثل أولوية ضمن مقاربة مندمجة، فلت انطلاقا من هذا الإطار المرجعي  
وضعت وزارة الثقافة منذ السنة الماضية مقاربة جديدة تقوم على، من جهة،  
الحفاظ على مكتسبات الفترات السابقة، نحن نؤمن بالتراكبات، ومن جهة  
أخرى تدارك النقائص التي يعرفها هذا القطاع.

فنشتغل في إطار برنامج قطاعي يرتكز على 5 أولويات:

- الأولى سياسة القرب في المجال الثقافي من أجل تدارك الخصاص  
الكبير الحاصل في البنيات الثقافية، بالإضافة إلى تعزيز العرض الثقافي،  
ونخصص لهذا البرنامج ما يفوق على 50% من ميزانية وزارة الثقافة دون  
احتساب كتلة الأجور؛

- البرنامج الثاني هو دعم الإبداع الثقافي والفني، وإبراز التنوع الثقافي  
وتعزيز قدرات الكفاءات الشابة؛

- البرنامج الثالث، تأهيل التراث الثقافي المادي وغير المادي؛

- رابعا، المساهمة في الدبلوماسية الثقافية؛

- وبطبيعة الحال، خامسا، تحسين حكامه هذا القطاع.

وهذا المقاربة مكنتنا من عقلنة أكثر وفعالية أنجع لتدبير هذا القطاع،  
حيث تمكنا هذه السنة بفضل وضوح الرؤية ودقة هذه البرامج من  
استقطاب ما يفوق على 195 مليون درهم إضافية عبر الشراكات والهبات  
والشراكات الدولية.

إلا أننا كذلك نقر معكم، السيد المستشار، بأنه أمام الحركة الثقافية اللي  
تيعرفها المجتمع، والانتظارات الواسعة للفاعلين الثقافيين، جعلت تدخل  
وزارة الثقافة يبقى محدودا، بإمكانيات متواضعة مع حجم الانتظارات، ومع  
آليات ورتنائه من الماضي تكاد تكون متجاوزة.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت، الكلمة لكم السيد المستشار.

**المستشار السيد محمد الأنصاري:**

شكرا السيد الوزير على هذه الأجوبة، ولكن أود أن أسوق بعض  
الأرقام لأؤكد أن الميزانية التي جاءت بها الحكومة هي دون الطموحات،  
وذلك انطلاقا مما تفضلتم بعرضه في اللجنة خلال مناقشة الميزانية الفرعية،  
إذ أكدتم أن هنا 24 عاصمة إقليمية لا تتوفر إلى غاية تاريخه على مركز  
ثقافي، ثم سبق أن أكدتم أن الجماعات الحضرية لا تتوفر على مراكز ثقافية  
بنسبة 50%، ثم كذلك الجماعات القروية فحدث ولا حرج بالنسبة

رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة، وموضوعه اللجوء إلى التأمين ضد مخاطر ارتفاع أسعار المحروقات.  
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

#### المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس المحترم.  
إخواني السادة الوزراء،  
السادة المستشارين المحترمين،

سؤالنا، السيد الوزير المحترم، يتعلق بالتأمين على مخاطر ارتفاع أسعار المحروقات. قبل حوالي 4 أشهر، وبالضبط فاتح سبتمبر 2013 أقدمت الحكومة المغربية على إبرام عقد التأمين ضد مخاطر ارتفاع أسعار المحروقات، تستفيد بوجبه بلادنا من تغطية سعر البرميل من النفط الخام حينما يتعدى سقف 120 دولار للبرميل.

زميلكم، السيد الوزير، الوزير السابق للشؤون العامة والحكامة أمام لجنة المالية بمجلس المستشارين، وبالضبط يوم 20 سبتمبر 2013 صرح، قال لنا بأن الحكومة أقدمت على إبرام هذا العقد بعد أن قامت بدراسة دقيقة، وهذا كلام ديال السيد الوزير السابق، دراسة دقيقة، وبعد أن أصبحت الظروف مواتية لاعتماد هذا النوع من التأمين اللي كيتسمى بـ (Hedging).

إلا أن السيد الوزير ذاك الوقت ما اعطاش توضيحات كافية حول أولا المضامين ديال هاذ عقد التأمين، أشنو هي الطبيعة ديالو؟ أشنو هي المدة ديال التأمين؟ أشنو هي الشروط ديال مراجعة وتجديد هاذ العقد ديال التأمين عند الاقتضاء؟ وما هي القيمة المالية التي يتوجب على الحكومة دفعها للجهة المؤمنة؟

احنا ابغينا، تنويرا للرأي العام الوطني وتنويرا للمجلس، تعطينونا اشوية التفاصيل المرتبطة بهاذ عقد التأمين، وتوضحوا لنا، السيد الوزير، بخصوص الدراسة اللي كانت الحكومة دائما كتقول بأنها أعدت دراسة دقيقة يفترض أن هاذ الدراسة كنتجوب على كل هذه الإشكالات، واش مثلا في هاذ الدراسة كنعوقوا ألا يتعدى سعر النفط 120 دولار للبرميل الواحد وهو المعدل اللي على أساسه أمنتمو البلد من المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسعار؟ واش عندكم توقعات حسب هاذ الدراسة، يرتفع هاذ السقف ولا ينخفض؟ يعني، نريد توضيحات حول طبيعة العقد، الشروط ديالو، القيمة ديالو المالية، المدة ديالو، مضمون الدراسة، إلى غير ذلك.  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة عن السؤال.

للافتقار للخزانات ونقط القراءة التي لا تتعدى 10%.

ناهيك عن تنشيط الدبلوماسية الثقافية وما لها من تأثير كذلك لتنشيط السياحة الثقافية التي تقوم بجلب عدد كبير من السياح، وبالتالي ضخ كبير من الأموال في خزينة الدولة وبالعملة الصعبة.  
ثم في نطاق الشركات، تكلمت عن الشراكة، وكنا نود أن تكون للحكومة نظرة استباقية حول إتحام القطاع الخاص في هاذ القطاع الهام جدا من أجل كذلك التكامل مع البرامج الحكومية لإغناء كذلك البلاد في هذا المجال وخلق مناصب للشغل.  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

#### السيد وزير الثقافة:

شكرا السيد الرئيس.

لما تكون الرؤية واضحة والأولويات مسطرة بدقة، تتمكن من تعبئة وسائل إضافية، وقدمت أمام اللجنة الموقرة لمجلس المستشارين أننا تمكنا هاذ السنة من جعل إلى جانب ميزانية وزارة الثقافة دعم يفوق 195 مليون درهم، أي ما يفوق ميزانية التجهيز ديال الوزارة، عبر شركات وهبات من القطاع الخصوصي لعمليات مدققة، إما في إطار ترميم المباني التاريخية والمواقع الأركيولوجية أو بناء مؤسسات ثقافية.

هاذ الحكومة كانت لها الشجاعة لتسطير البرنامج فيما يخص المؤسسة الثقافية عبر خريطة مدققة للمنشآت الثقافية في المملكة، وأعطينا الأرقام المدققة في هاذ الموضوع، وهاذ الحكومة في سنتين تمكنت من إحداث ما يفوق على 20 مركز ثقافي من أجل تلبية هاذ الخاص تدريجيا، والمخطط الحماسي في أفق 2016 هي جعل كل عواصم الأقاليم تتوفر على مركب ثقافي بمسرح وخزانة وخزانة الأطفال وأروقة للفنون التشكيلية وكل المرافق المرتبطة بالإبداع الثقافي والفني.

بطبيعة الحال نقر كذلك أننا في حاجة إلى إمكانيات أوسع وأكثر لأن الحاجيات اليوم أصبحت ملحة، لأن الجماعات الترابية تطالب بوزارة الثقافة إحداث مؤسسات ثقافية، الكل أدرك اليوم دور الثقافة، دور الثقافة في الالتئام والاعتزاز بالالتئام للوطن، بالافتتاح على ثقافة الآخر، بتثقيف المجتمع...  
شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، شكرا، نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة.

والآن تنتقل إلى السؤال الأول الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى

نبغي تؤكد لكم بأنه لما طرحنا هاذ السؤال، ماشي مسألة ديال موضوع مخرج، احنا لسبب بسيط، ذاك الوقت فاش استضفنا الزميل ديالكم وزير الشؤون العامة السابق، وقدم العرض، طرحنا هاذ الأسئلة، طبيعة التأمين، مدة التأمين، التكلفة ديالو، الشروط ديالو، هاذ الشي كلو طرحناه، لو كان لقينا أجوبة وتوزعت علينا واحد الوثيقة فيها هاذ المعلومات الدقيقة اللي تفضلتو بها مشكورين، لربما كنا نطرحو سؤال آخر. ولكن، واخا، ماعليهش، السيد الوزير، ها احنا اعطينونا توضيحات على المدة ديال التأمين والحجم المؤمن وكلفة التأمين اللي قلتو 60 مليون دولار.

السيد الوزير،

الذاكرة ديال مجلس المستشارين، أعني بذلك المحاضر ديال المناقشات والمداولات اللي عملنا مع وزير الاقتصاد والمالية، تشهد على أن فريق الأصالة والمعاصرة منذ 2010، لما كنا بصدد مناقشة مشروع القانون المالي 2011 وفي 2012، و2013 كنا دائما، وهاذ الشي موثق، نطالب الحكومة باتخاذ القرار ديال تأمين المغرب ضد التقلبات ديال أسعار النفط، ذاك الوقت فاش قدمنا الحكومة هاذ الاقتراح، السيد الوزير، اشحال كان تبدير سعر البرميل من النفط؟ كان كيدير 75 دولار، اليوم الحكومة بعد ثلاثة سنوات ملي قدمنا هاذ الاقتراح كتأمن على واحد السقف اللي هو 120 دولار اللي متفاوض بشأنه.

قلتو لنا بأن الكلفة ديال التأمين 60 مليون دولار، حوالي 60 مليار سنتيم، يعني زايد ناقص، أنا ابغيت نسولكم، هذي ضيعة ثلاث سنين بدون ما يتعطى لنا جواب على التأمين، أخيرا اهتدت الحكومة إلى أنه خصنا نديرو التأمين للأهداف التي أشرتم.

ما هي حجم الخسائر اللي تكبدها بلادنا من جراء عدم التأمين على سعر برميل النفط اللي كان 75 دولار عوض 120؟ راه كايينة خسارة كبيرة. ثانيا، واش كنتوقعوا، يعني التقدير ديالكم، لأن واحد السيد الوزير في حكومة النسخة الأولى اللي هو السي بوليف حمل السي الخلفي وزير الاتصال... ولم يجري تكذيب هاذ القضية، لأنه التصريح قال بأنه كبد الخزينة ديال الدولة خسائر.

السيد الوزير،

تبدو منزعج من إثارة هذا السؤال؟ إلى كنت غنتلق وتزعج نحيدهو كاع هاذ السؤال.

الله يهديك.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

تفضل السيد الوزير.

**السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، كيف قلتو هاذ الموضوع، أنا ما افهمتش اعلاش مجال إلى هو مخرج، لا. هذا واحد العقد دارتو الحكومة المغربية، عن طريق الأبنك المغربية، الهدف منو هو تأمين جوج ديال الحوايج، تأمين تزويد المغرب في ظرفية إذا تمت ظرفية صعبة، ظرف صعب، والحفاظ على التوازنات العامة وعلى القدرة الشرائية بتحديد السقف 120 دولار للبرميل.

ولكن، احنا ما درنا التأمين فقط إلا للكازوال، لأن الكازوال كيدخل بـ 48% من الاستهلاك الوطني ديالنا للمواد البترولية، ثم ما كيجفاش عليكم الكازوال كيدخل في الصناعة، وفي النقل وخاصة نقل البضائع والمسافرين.

الحجم المؤمن هو مليون و600 ألف طن، فترة التأمين من 13 شتنبر إلى 31 ديسمبر، باقي لنا 4 أيام ولا 5 أيام 2013، مع اعتماد محاسبة مع الأطراف المؤمنة نهاية كل شهر.

وملي وقعنا العقد واحنا كنديرو اجتماع شهري باش كنشوفو فين واصلين فهاذ الخط الائتماني اللي دارتو الحكومة المغربية.

كلفة التأمين 509 مليون ديال الدرهم، أي تقريبا 60 مليون ديال الدولار و300 ألف.

الهدف الأساسي من العملية ديال التأمين هو مواجهة أولا التزويد، وهذا كان صعب في هاذيك الفترة، وارتفاع أسعار المحروقات، كيف قلت لك باش نحيمو التوازنات ديالنا المالية، ونحيمو القدرة الشرائية.

هاذ التأمين (Hedging) كتلجأ ليه واحد العدد ديال الدول...

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:**

نكملو فجا بعد.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.

## السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

تعرف ما يمكنليس نكون منزع.

غير نبقا قاطين هذا الخلفي قال، بوليف قال، الخلفي نفضو كاع قالها، يمكن يخطأ، راه غير وزير الاتصال، اللي عندو الملف هو بوليف، هو وزير الاقتصاد، ولكن راه يمكن الخلفي ولا أنا نخطأ حتى دابا، واش حيث خطنا علقوا الحجام، لا راه ما شي هاكا، ماشي هاكا.

اللي مهم هي نتكلمو في الأمور ديالنا بالواقع، بأشئو كين، هاذ الشي اللي كتقول أنا نشاطرو معك، ما شي هذي 3 اسنين كان خصنا نديرو هاذ الأسلوب ديال التأمين، كان خصنا نديروه ملي قررنا ندخلو المواد النفطية لصندوق الموازنة.

ولذلك، الإصلاح اللي غادي نجيبو في قانون صندوق الموازنة هو ما باقيش غادي يدخلو المواد بقرارات بيروقراطية، غادي يدخلو بقانون تنظيمي، باش ما يكونش ذاك الشي بين الليل والنهار، صافي المغرب الشفافية، الدستور واضح، كلشي واضح.

نرجعو للتأمين، كتواخذنا على واحد الحاجة اللي احنا درناها، واللي لما دخلنا في 3 يناير 2012 وجدنا واحد التراكم في صندوق الموازنة، وأنا وزير التربية، ولكن السيد الرئيس دائما كان كيستدعيني لهاذ اللجان ذات الطبع الاقتصادي، لأنه هذا الأصل ديالي أنا.

لقينا واحد الوضع، كان خاصنا نواجهوه، نبقا غادين كنتسلفو وكنعرفو بلادنا، ما يمكنش نستمر في هاذ الشي، ولكن ما نساوش أن نخلق واحد الظرفية سياسية خطيرة جدا هي الحرب على سوريا...

## السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

السؤال الثاني موضوعه معاناة المواطنين من ارتفاع الأسعار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

## المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

التصريح الحكومي الذي تقدمت به الحكومة أمام البرلمان بغرفتيه أكد على أن الانشغال الأساسي والأولي هو حماية القدرة الشرائية لعموم المواطنين، وخاصة الفئات الضعيفة والهشة، لكن مع الأسف- ما نلاحظه اليوم يثبت العكس، بحيث إن عموم المواطنين يعانون الأمرين جراء ارتفاع أسعار مختلف المواد الاستهلاكية الأساسية، ورغم التنظيمات الحكومية فإن عموم المواطنين أصبحوا غير قادرين على تحمل تبعات القرارات اللاشعبية

لهاته الحكومة.

فما هي الإجراءات الاستعجالية لمواجهة هذا الوضع، السيد الوزير؟  
وشكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

## السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيد الرئيس،

لابد نكونوا واضحين مع بعضياتنا، الذي يتحكم في الأسعار هو واحد

القانون رقم 06.99، هاذ القانون هذا راه واضح، والرقم ديالو واضح إنا سنة تصايب، هاذ القانون حدد 15 مادة فقط اللي كتدخل فيها الدولة، وما تبقى حر، معرض للعرض والطلب، صافي واضحة الأمور.

ثانيا، الخمسة عشر مادة اللي مقررة ما تزدتس الأئمة ديالها، إلى استثنينا المحروقات اللي اخذينا نظام المقايضة الجزئية، واحنا بصدد إصلاح كبير في الأيام المقبلة، ما تطلبونميش نقول لكم أشئو هو، لأنه احنا الآن في الأطوار النهائية ديالو، لأنه راه ما يمكنش البلاد ديالنا تستمر، التمويل كنعرفو الميزانية ديال الدولة، ما يمكنش، في 2012 كملنا بـ 54 مليار ديال الدرهم، راه ما يمكنش نستمر هكذا، قررنا في الميزانية ديال 2014 ما نفوتوش 35 مليار، كنعبركم بأنه غادي نكملو السنة في 31 ديسمبر بواحد الانخفاض كبير مقارنة بالتوقعات اللي درنا في قانون المالية، غنكونو منخضين برقم لا بأس به، الدقيق ما تزدش، السكر ما تزدش، هاذو المواد اللي خاضعة لهاذ الشي، راه كينة اللائحة، والسيد الرئيس وزعت هذه اللائحة في اللجنة ديال المستشارين، ديال المالية في مجلس النواب، ونشرتها باش ما يبقاش الهضرة في هاذ الشي.

اللي كتحكم فيه الدولة هي 15 مادة، ياك قالوا مالين الحبز ابغاو يديروا الإضراب، قلت لهم هذي مادة واسعة الانتشار، إلى درتو الإضراب، الحكومة غادي تتحمل مسؤوليتها، صافي، وانتهى الموضوع، غير خص انكونو حازمين.

المراقبة ديال الأسواق راه خاضعة للمصالح الاقتصادية ديال العمالات والمراقبين، وهاذ المراقبة ديال الأسعار راه غادي نعيدو فيها النظر، هاذ كلمة مراقبة ما كتعجبنيش، غادي نسميها متابعة الأسعار.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

**المستشار السيد محمد علي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما قلتموه بخصوص القانون 06.99 فأنا أعرفه ومتفق معكم فيه، ولكن أتم كحكومة تدبرون الشأن العام للمغاربة، فالمغاربة، السيد الوزير المحترم، ما غاديش يمكن يبقى عايشين غير بالسكر والزيت، راه كيخصهم الخضر واشوية ديال الفاكهة.

فأتم اليوم قلتم بأن مراقبة الأسعار تستدعي من الحكومة مراجعة هاذ الأمر، ذلك ما نتطلبه، هذا هو الغرض من السؤال ديالنا، لأن كين واحد الفوضى عارمة، ونعطيك مثال: ما تعرفه أسواق ديال الجملة ديال الخضر، راه مثلا الفلاح كبير أو صغير المنتج ديالو كيبيعوا بـ 3 دراهم، والمواطن يكتوي بالنهار ديال 20 درهم، 30 درهم، اعلاش؟ لأن هاذ الأسواق ديال الجملة كتعرف واحد الفوضى، كين هناك فيها احتكار ديال بند الوسطاء، فبالتالي كيقتوا هاذ الوسطاء اللي ما خاضعين لا للضريبة اللي يمكن للدولة تستافد منهم، والفلاح ها هو اليوم غادي يصبح خاضع للضريبة ابتداء من 2015، كيصدق كيحني واحد الرمح أكثر بكثير من الفلاح، واشكون في النهاية اللي كياكل النار؟ هو المواطن، لأن التفاح كيتباع بـ 5 أو 3 الدراهم والمواطن كيشريه بـ 20 درهم، لأن كيخنفوا السوق.

إذن، احنا كتقولو بأن القانون إذا لم يف بالغرض ينبغي تعديله، هذا ماشي قرآن مقدس.

ثانيا، احنا كنسجلو على الحكومة بأن هناك بطاء، ونسجل هذا البطاء الكبير فيما يتعلق بذيك الكلمة اللي قلت ما كتعجبكش ديال المراقبة، ما هو العمل لحماية المواطن الضعيف؟ أما اللي عندو الفلوس راه ما عندو غرض، كيخرج غير "Carte Visa" وكيشي لمرجان ياخذ التفاح بـ 30 درهم، ولكن التفاح في السوق، السيد الوزير، الفلاح كيبيعوا بـ 3 دراهم والمواطن يواجه بـ 3 الدراهم.

فبالتالي، الله يخليك، الله يجازيك بخير، احنا ما كتتكلمش معكم على 15 مادة اللي هي أساسية واللي هي محمية، ابغينا نقولو كحكومة المشرع الرئيسي في البلاد، تدبرون الشأن العام للمغاربة باش تدخلوا عن طريق معالجة الإشكالية ديال سوق الجمل، ونحن بجانبكم بخصوص هذه الإشكالية. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة****والحكمة:**

فيما يتعلق بسوق الخضر، اتما كتعرفوا بأن هذا الموضوع ديال الجماعات

المحلية، والجماعات المحلية عندها مقرر بلدي في هاذ الموضوع ديال سوق الخضر، وتنظيم سوق الخضر خاضع للجماعات المحلية، ما تطلبوش من الحكومة تمس باللامركزية، وتمس باللامركزية، هذا من اختصاص الجماعات المحلية، وأنا كنت رئيس مجلس بلدي وكنت كمشي نوقف مجلس في ديال الخضر ديال باب دكالة في الصباح، في الرابعة ديال الصباح، وكيتقاد السوق، ولكن خص الناس تقوم بواجبها.

الحكومة قائمة بالواجب ديالها فيما يخص مراقبة الأسعار، أنا غادي نعطيك الأرقام، اللي اعطاتي وزارة الداخلية اليوم، لأنه كان عندي أرقام ملي توضع السؤال هذي 10 أيام، قلت للسيد وزير الداخلية ابغيت الأرقام ديال اليوم.

الأرقام ديال حدود شهر نوفمبر، سجلنا 3890 مخالفة، في شهر نوفمبر إلى غاية شهر نوفمبر 2012 كانت عندنا غير 2088 مخالفة، أي بواحد الزيادة كبيرة، أي كين واحد الصرامة في المراقبة ومتابعة الأسعار.

الشكل ديال هاذ المخالفات حتى يعرفها الرأي العام، كين عدم إشهار الأسعار 2994، كين عدم تقديم الفاتورة، إذا طلب لك واحد الزبون الفاتورة وما اعطيتها ليهش راه يتابع هذاك التاجر، 685، الزيادة غير المشروعة 87، عدم المرور عبر سوق الجملة 98، مخالفات أخرى 26، احنا قايمين بواجبنا.

**السيد رئيس الجلسة:**

انتهى الوقت السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه تراجع المغرب في مؤشر التنمية البشرية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

**المستشار السيد العربي المحرشي:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر مؤشر التنمية البشرية المعتمد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشرا علميا وموضوعيا كاشفا لصدق المستوى المعيشي للمواطنين وذلك للاعتماد على معايير موضوعية بعيدة عن مجالات التنافس والتدافع السياسي.

وللأسف فقد كشف التقرير الأخير للتنمية البشرية لسنة 2013 أن المغرب قد احتل المرتبة 130 في التصنيف الدولي من بين 186 دولة، بعدما جاء في نفس الرتبة في سنة 2011، من بين 181 دولة، الأمر الذي يوضح أن الحكومة لم تقم بأي مجهود، بل إن المغرب قد تنهقر إلى الأسفل بأربع درجات في سنتين فقط.

هاذ التنهقر، السيد الوزير المحترم، ماشي بأربع درجات، ماشي غير في

3 مؤشرات فقط، أنا غنقوهم لك.

ملي كنتدير المعدل كيمحتل المغرب المرتبة 130 ضمن 187 في سلم مؤشر التنمية البشرية، حيث يعزى ذلك إلى تواضع المؤشرات:

التعليم يحتل الرتبة 153 حسب متوسط سنوات المدرس المحققة، 145 حسب متوقع سنوات المدرس، وهاذ الشي أنا كنت وزير التربية الوطنية إلا شهرين هذي، هاذ الشي راه صحيح، ولكن واش مسؤولة عليه هاذ الحكومة في التمدرس؟

مؤشر، غنحصر هنا في التعليم باش ما عاودش ناكل العصا بزاف، مؤشر الناتج الوطني الخام، احتل المغرب الرتبة 117 من حصة الفرد من الناتج الوطني الخام، متوقع الحياة عند الولادة احتلت بلادنا الرتبة 108، هاذو ربة المؤشرات على مبني هاذ الشي، هاذ الشي ما مخبش عندنا في المغرب، معترفين به، وخصكم تعرفوا هاذ التقارير الدولية اشكون اللي كيعطي هاذ الأرقام؟ راه اعطاتها لها المندوبية السامية للتخطيط، والمندوبية السامية هي اللي صيفطت لي هاذ الجواب اللي كيقول لكم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد العربي المحرشي:

احنا، السيد الوزير، لا نشكك في التقارير ديال المندوبية، بالعكس هاذ الحكومة اللي غير ما مرة وهي تتشكك في التقارير ديال المندوبية، ماشي اتما ولكن الأعضاء معكم، السيد الوزير، دافع على راسك ما كين مشكل، ولكن الحكومة راها شكت غير ما مرة، باش يكون في العلم دياكم، هاذ الشي اللي كين.

السيد الوزير،

هاذ التقارير راه الحكومة عندها عامين بالكامل والتام، هاذ التقارير راه من 2011 لـ 2013، التقارير الأخيرة ديال مؤسسات الشفافية ولا التقارير ديال التنمية، التقارير اللي كنتكلم على هاذ الحكومة، السيد الوزير، هاذ الحكومة اللي عندها واحد الدستور اللي ما سبقش كان عند الحكومات السابقة، اللي ما خصهاش تبقى تخلق لنا المبررات، اللي خصها تجيب لنا حلول وقرارات اللي غادي ناقشوها معها كحكومة باش نعالجوا المشاكل.

ملي كنهضرو على المؤشرات ديال التنمية، خصك تشوف المؤسسات التعليمية في المناطق النائية وفي البوادي وفي القرى وفي الأقاليم البعيدة، السيد الوزير، وأنت كتعرفها أحسن مني. خصك تشوف، السيد الوزير، المؤسسات الصحية كيفاش دايرة، 200 مستوصف خالي مسدود، الأطباء غير موجودين، المرضين غير موجودين، احنا ملي كنتكلمو هكذا راه ما كنسبوش الحكومة، السيد رئيس الحكومة اللي سبنا في اللقاء الأخير ديالو، والي قال هاذ المؤسسة وقال الكثير في هاذ المؤسسة، وقال لك

التنمية البشرية، ولكن حتى في الفساد، كما هو في علمكم، السيد الوزير، الدرجة ديال الفساد في هاذ العهد ديال هاذ الحكومة ارتفعت عاود بثلاثة درجات، من 88 إلى 91.

الآن تنسولوكم، السيد الوزير، لماذا هذا التدهور في التنمية البشرية؟ لماذا هذا التدهور في الفساد؟

احنا، السيد الوزير، كمنتخبين، كبرلمانين تمارسو وتنابعو وتعرفو ما تعانیه الساكنة، نعرف جيدا بأن ما جاء في هذه التقارير هو صحيح، لأن احنا تنشوفو التنمية في بلادنا، وتنشوفو الفساد والرشوة كيف تزداد، وتنشوفو الحكومة لم تحرك ساكنا، ما كينش شي مبادرة، ما كينش شي عمل جاد، ما كينش الإرادة من أجل حل المشاكل ديال الساكنة بشكل عام.

لهذا، تنتمناو من الحكومة في نسختها الثانية أن تتدخل من أجل معالجة هاذ الاختلالات وهاذ المشاكل، ومصارحة المواطنين.

وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال في ثلاث دقائق.

#### السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة

#### والحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

يظهر، السيد المستشار، ابغيتي غير تعابير الحكومة، ها انت كنتقضي الغرض، عاير، وما دارت، وما فضات، هذا حقك، حتى هذا حقك سياسيا، ولكن آجي نتكلمو في السؤال ديالك.

السؤال دياكم كنتقولوا أن المؤشر ديال هاذ الشي ديال (PNUD<sup>2</sup>) في 2013، - ياك 2013 - بأنه طيحنا 4 درجات، ولكن في السؤال ديالك كنتقول خلانا في نفس الدرجة ديال 2011، آرا نتحاسبو، هاذ الحكومة عينها جلالة الملك انهار 3 يناير 2012، ياك هذا الحساب؟

واش هاذ التقرير كيتكلم على العامين الجاية؟ راه كيتكلم على ذاك الشي اللي فات، هاذ التقرير ديال 2013 راه كيتكلم على ذاك الشي اللي فات، ما كيتكلمش اعلاش ما درتوش اتما في 2013، وها احنا داخلين لـ 2014، غير باش نعرفو اعلاش كنهضرو.

هاذ التقرير آسيدي فيه واحد المناقشة بين المغرب وهاذ المؤسسة كبير من عام 2000، واخذا مناقشة عيفة دولية فيه السي أحمد الحلبي لما كان وزير الشؤون العامة مع السي عبد الرحمن يوسف، لأنه هاذ التقرير كياخذ

<sup>2</sup> Programme des Nations Unies pour le Développement

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير، انتهى الوقت، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة، ونتمس من الإخوان المستشارين الله يخليكم الالتزام بمحتوى السؤال.

والآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة التجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية، وموضوعه ضرورة تنوع العرض التصديري.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

**المستشار السيد عبد الحميد بلقيط:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إذا كان العرض التصديري ببلادنا يتسم بالضعف، فذلك راجع بالأساس إلى قلة تنوع المنتوجات الصناعية، مع العلم أن إنعاش الصادرات يتطلب لا تتركز قطاعي حقيقي.

وهذا الإجراء يقتضي بدوره تحديث المقاولات المستهدفة وتقويتها في الأسواق ذات الأولوية، وإنجاز أنشطة بتشاور مع مختلف المتدخلين والفاعلين الاقتصاديين، مع اعتماد مقارنة شمولية لمواكبة كافة المقاولات المصدرية، ودعم التنافسية ونمو المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتجهيز المناطق الصناعية في كل الجهات في إطار من التكامل الجهوي وتطوير دور الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

والعمل كذلك على تطوير العرض التجاري العصري الموجه للفئات ذات الدخل المتوسط والمحدود، وذلك عبر خلق فضاءات تجارية جديدة، تتوفر على مواصفات تقنية وخدمائية متميزة، لتقديم عروض تجارية متعددة ومتكاملة، وكذا دراسة وإعداد البرامج التعاقدية بين الحكومة والغرف لإعادة تموقع المؤسسات التجارية بمختلف أنواعها في الساحات الاقتصادية المحلية والجهوية لتنمية المشاريع الاستثمارية المدرة للدخل، وتطوير الدبلوماسية الاقتصادية وتأهيلها لتلعب دورها كذلك على كافة الأصعدة إلى جانب الدبلوماسية الأخرى.

لذا، نسألكم، السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها من أجل التنوع القطاعي للعرض التصديري؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

كرئيس على المعارضة، بالعكس هاذ المؤسسة كتلعب الدور ديالها، وغتقوم بالدور ديالها وغتنبه الحكومة والرئيس ديالها للأخطاء ديالهم، واللي قاد يسد هاذ المؤسسة يجي يسدها، حتى واحد ما يهددنا، احنا في مجلس المستشارين كتقومو بالدور ديالنا وتلعبو الدور المنوط بنا، وغنبقاو نلعبوه لآخر رمق.

لهذا، تحملوا المسؤولية ديالكم السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، انتهى الوقت.

تفضل، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:**

إلى كنفهم أنا كنتبع الخطب ديال رئيس الحكومة، كتكلم على الخطبة اللي قال في المهندسين ديال الهيئة السياسية ديالو، رغم أنه ما يمكنناش ناقشوها هكذا، ولكن غنقول لك اللي فهمت أنا.

بالعكس، ما قالش في مجلس المستشارين شي حاجة اللي كتسمو، قال هاذ الناس صوتوا، وهذا حقو، لا، لا، عفك السي بنشاش، هذا حقو، لأن أنت وياها كنتناقشوا في الأبيات الشعرية هاذك بيناتكم.

دابا احنا كتتكلموا على واحد الحاجة مضبوطة عفك، شوف، ما قالش هاذ الشي اللي ابغيتي تقولو، آسيدي احصر النائب اللي قال هاذ الشي، ماشي أنا.

الحكومة قائمة بالواجب ديالها، وكتعالج الاختلالات اللي واقعة، وما كتقولوش هاذ الاختلالات سببها شي حد قبل، هاذي تراكات فبلادنا.

غنقول لكم أشنسو خاصها الحكومة لمواجهة هذه المؤشرات، 35 مليار ديال الدرهم لدعم المواد الأساسية، 45,58 مليار لدعم قطاع التربية الوطنية، 8 المليار و92 أي 10 المليار لتطوير التعليم العالي، وغندوزو من 100 ألف تقريبا، من 14 ألف منحة إلى 230 ألف منحة، 12,91 ألف أي 13 مليار درهم لضمان ولوج المواطنين للخدمات الصحية، منها أزيد من مليار درهم لشراء الأدوية في إطار (RAMED) اللي إن شاء الله غادي يستفدوا منو 5,45 المليون، 13 مليار و53 برسم مساهمة الدولة كمشغل في أنظمة التقاعد، أي 2 المليار درهم للتغطية الصحية والاجتماعية في صناديق الاحتياط الاجتماعي.

هذي كلها راه تدابير وأرقام، مليار و700 مليون لصندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي يراها جلالة الملك وكتبعتها هو بنفسو، تعزيز موارد صندوق التماسك الاجتماعي بـ 3 المليار، تخصيص 103 المليار درهم لكتابة الأجور.

الله يجعل البركة.



**المستشار السيد محمد الأنصاري:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نحن نعتقد في الفريق الاستقلالي أن الحكومة قد وعت الآن عن طريق تخصيص وزارة خاصة لهذا القطاع بأهميته، واستحضرت بدون شك الاختلال الموجود بين ميزان التصدير والاستيراد.

وبطبيعة الحال نود أن نعرف من الحكومة في طبعها الثانية كيف ستقدم على معالجة هذا الخلل دون التضرع بأن هناك ثلاث قطاعات وهي السيارات والإلكترونيك والطائرات، التي هي قطاعات جد حيوية، وعن طريق الدفع بالاستثمار المغربي بشراكة مع الأجنبي قد ربما تحسنت الأوضاع. ولكن غالبية الصادرات تواجه صعوبات من حيث المنافسة، من عدم المواكبة، من عدم كذلك تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، وكذلك البحث عن أسواق إضافية جديدة بدلا من الأسواق التقليدية، إلى غير ذلك من الإجراءات التي نتمنى أن تكون حاضرة وبقوة من أجل خلق بعض التوازن وتشجيع الصادرات بدل أن تبقى الواردات تأخذ الحيز الكبير من العملة الصعبة.

نتمنى أن نسمع منكم، السيد الوزير، بعض المستجدات، وأتم حديثي العهد بهذا القطاع.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب في دقيقتين.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد****الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم.

ابغيت فقط، أنا أثرت بالفعل هاذ المنتجات الجديدة، القطاعات الجديدة لإثارة واحد الموضوع بالغ الأهمية.

اليوم يعني الاعتماد على الصادرات بالنسبة للقطاعات التقليدية أصبح متجاوز، إلى أواخر نوفمبر 2013 كمين تراجع في صادرات الفوسفات تعدى 22%، تراجع في النسيج والملابس بـ 4%، ولولا هاذ الصادرات وهاذ المتوجات الجديدة لكان العجز التجاري عرف معجزا أكثر.

رغم هاذ الشيء كلو، رغم التراجع في صادرات الفوسفات والنسيج والملابس، فهناك تحسن في عجز الميزان التجاري، يقدر بـ 3% في ظرف 11 شهر من هاذ السنة مقارنة مع السنة الماضية، بمبلغ مالي يقدر بـ 6,7 مليار درهم.

إذن الحكومة إيمانا منها بأهمية الموضوع، واستكمالاً للأوراش أو لكل

**السيد محمد عبو، الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار****والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

أود بداية أن أشكر الفريق الاستقلالي على طرحه لهذا السؤال المتعلق بتنوع العرض التصديري، والذي يندرج في إطار الاختيارات الإستراتيجية البنوية للاقتصاد الوطني.

وأريد أن أؤكد لكم أن الحكومة تولي أهمية خاصة لهذا الموضوع، ويتجلى ذلك في إعداد الاستراتيجيات القطاعية المختلفة، والتي تهدف إلى تنمية وتطوير العرض التصديري وتقوية تنافسيته في الأسواق الدولية.

وفي هاذ الإطار، إلى اسمحتو لي، رغم استقرار تركز الصادرات على القطاعات التقليدية التي كتمثل حوالي 70% من الصادرات المغربية، والتي هي أساسا المواد الكيماوية، الفوسفات ومشتقاته، المواد الفلاحية، المواد الغذائية والمعادن، فإنه لا بد من القول بأن الصادرات القطاعية قد عرفت تنوعا تدريجيا لصالح المنتجات الجديدة التي كتنتمي إلى الجيل الجديد من المهن العالمية الجديدة، عرفت واحد الزيادة دبال التصدير، تعدت 20% في الثمان أشهر الأولى من هذه السنة مقارنة مع السنة الماضية، وهنا كيتعلق الأمر أساسا بصناعة السيارات، التي عرفت واحد الزيادة في ظرف الثمان أشهر دبال 19%، صناعة الإلكترونيك زيادة دبال 8%، وصناعة الطائرات أو أجزاء الطائرات التي عرفت زيادة دبال 23%.

هنا كيطهر بأن هاذ النتائج هي جد مشجعة، وتؤكد صواب التوجهات الإستراتيجية التي اخذتها بلادنا منذ سنوات. ولهذا، فعلينا جميعا مواصلة تضافر الجهود من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في هذه الاستراتيجيات.

موازاة مع هاذ السياسات القطاعية، الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية تواصل الجهود من أجل التشجيع على تنوع الصادرات، سواء على مستوى القطاعات أو على مستوى الأسواق.

وفي هاذ الإطار، شرعت الوزارة منذ نهاية 2012 في تنفيذ عدد من برامج الدعم للنهوض بالمقاولات المصدرة أو المؤهلة للتصدير عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات، نذكر منها برنامج عقود تنمية التصدير، برنامج دعم مجموعة التصدير، برنامج الافتتاح في مجال التصدير، بالإضافة إلى برامج تكوين وتقوية الكفاءات، وكذلك تدوين المعارض، وهذا يتم بتنسيق تام مع كل الفرقاء.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

مغربية عصرية في مستوى التطلعات؟

ونحن نعلم، السيد الوزير، بأن تعملوا بكل جدية في هذا الشأن، واحنا متأكدين بأن إن شاء الله غادي تمشيو وتحاولوا تمشيو من حسن إلى أحسن.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

**السيد محمد مبديع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة**

**العمومية وتحديث الإدارة:**

السيد الرئيس المحترم،

أنا بدوري كنشكر السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة على وضعهم هاذ السؤال المهم، والتي تعبر على الاهتمام دياهم بتحديث الإدارة وبالذور ديال التقنيات الحديثة والإلكترونية في تطوير الخدمات الإدارية والولوج إلى الخدمات الإدارية، وهذا شيء أعتر به.

أقول أن المغرب اليوم منخرط في برنامج المغرب الرقمي، وهذا برنامج واسع تنخرط فيه كل القطاعات ويشمل جميع المجالات بما فيها الإدارة الإلكترونية، احنا وادين أن الإدارة الإلكترونية اليوم أصبحت أداة فعالة لتقريب الإدارة من المواطنين، خلق إدارة شفافة، خدمات سريعة.

اليوم، رغم الوتيرة شبه البطيئة بالنسبة لدول أخرى، فاليوم هناك بوابات إلكترونية يعني تعتمد على عدة قطاعات، سهلت المأمورية ديال المتعاملين معها: كرفقاء أو كزبناء، أذكر على سبيل المثال أن في هاذ الصدد، أحصت الوزارة برسم سنة 2013: 466 موقع إلكتروني، و360 خدمة إلكترونية كلها موزعة على 300 إدارة عمومية ووزارة.

من بين البوابات المستعملة أكثر، بوابة الخدمات العمومية (service-public.ma)، وهذا كيعطي الإمكانية للتعرف على مساطر إدارية متنوعة بسهولة.

هناك بوابة التشغيل العمومي (emploi-public.ma)، وهذا تيعطي كذلك يعني أخبار عن المباريات وعن المناصب الشاغرة، وهذا تيووفر هاذ الخدمة للتواصل والمعرفة.

هناك خدمة "وثيقة"، حتى هو بوابة إلكترونية، تخبر الزوار على تبسيط المساطر والحصول على الوثائق وعلى يعني رخص معينة مضبوطة.

أكد أن العمل كيتطلب رفع الإيقاع، احنا وادين الآن، الإدارة ديالنا كنعهد واحد الإستراتيجية اللي غادية تحسس فيها جميع الإدارات في الأسابيع المقبلة على التسريع بإدخال التقنيات الحديثة والإلكترونية لكي نسير في مصاف الدول الرائدة، لأن احنا مرتبطين مع رفقاء اقتصاديين تيتطلبوا منا يعني تجاوز استعمال الورق، واستعمال الوسائل التواصلية الحديثة، أظن أن

المجهودات اللي بذلتها الحكومات السابقة، فالوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية هي اليوم بصدد إعداد مخطط استعجالي يهدف الحد من تفاقم عجز الميزان التجاري، وذلك عبر اتخاذ واحد المجموعة ديال التدابير والإجراءات فيما يخص الصادرات، قطاعات وأسواق، يعني تنوع الصادرات والبحث عن أسواق جديدة وكذلك فيما يخص الواردات اللي أثرتوها، السيد المستشار، بالفعل هناك إشكال كبير، اليوم الحكومة منكبة على هاذ الجانب يهدف تقنين وضبط كل الواردات اللي كنعرفها بلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة.

وننتقل على آخر سؤال في هاته الجلسة موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة حول عصرية الإدارة من خلال التوظيف الأنجع للتكنولوجيات الحديثة للاتصال. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

**المستشار السيد عزيز البار:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني، زملائي الأعزاء المستشارين،

إذن هاذ الموضوع كما أشرت، السيد الرئيس، هو سؤال شفوي حول عصرية الإدارة من خلال التوظيف الأنجع للتكنولوجيات الحديثة للاتصال.

السيد الوزير المحترم،

لا أحد يجادل في أهمية توظيف التكنولوجيات الحديثة للاتصال في تدبير الشأن العام، وما لا شك فيه أن التوظيف الناجح لهذه الأخيرة يعود بالنفع على الإدارة وعلى المواطنين، إن على مستوى تبسيط المساطر الإدارية من جهة، والتحكم في ترشيد النفقات أو على مستوى افتتاح الإدارة على المواطنين ومختلف الشركاء من إدارات ومقاولات... إلخ.

علما بالذكر أن ورش تحديث الإدارة على هذا النحو هو ورش مفتوح منذ سنوات خلت، إلا أنه لازال يتسم بالبطء، بحيث أننا لازلنا بعيدين كل البعد عن الدول الرائدة في هذا المجال.

وإذ نسجل نوعا من التطور على المستوى الإخباري للإدارة من خلال إحداث بوابات إلكترونية لهذه الإدارة أو تلك، تمكن من تسهيل الولوج إلى المعلومة، إلا أننا نلمس نوعا من التأخر على المستوى التواصلية، وكذا على مستوى توظيف التكنولوجيات الحديثة للاتصال في تدبير الموارد.

لنا، نسالكم، السيد الوزير:

- ما هي الأسباب الكامنة وراء التأخر في إنجاز هذا الورش التحديتي؟

- ما هي الآجال التي حددتها الحكومة لإكمال هذا الورش وبلوغ إدارة

**السيد رئيس الجلسة:**

انتهى الوقت السيد المستشار.

تفضل، السيد الوزير، في دقيقتين للرد على التعقيب.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف الوظيفة العمومية****وتحديث الإدارة:**

تنشكر السيد المستشار على الحرص ديالو وعلى التأكيد ديالو على أننا بنينا إدارة متفاعلة، متطورة، تتماشى مع التطور التكنولوجي، هذا ما نسعى إليه، وهذا ما سنعمل على بلوغه إن شاء الله.

هناك تصورات متعددة، الآليات ها هي غادي نحاولو كيفاش يمكن لنا نصلو ويعني تكون الآليات الحديثة في متناول الإدارات وكذلك يكون الولوج إليها من طرف المواطنين سهل.

النقطة الثانية يعني الخدمات، الخدمات الآن عدة خدمات مفتوحة سهلت الأمر، سواء فيما يخص المقابلة أو الولوج إلى المعلومة، الصفقات العمومية اليوم يمكن يشاركوا فيها الناس عبر الإلكترونيات.

كذلك نحن ن فكر لما لا توحيد المباريات وتسهيل الولوج إلى المباريات، الناس اللي تيجيو مثلا من ورزازات ومن خريكة ومن الصحراء باش يزلوا واحد الملف للترشيح للمباريات يمكن يستعملوا الآليات الإلكترونية للتباري أو للترشيح وملي ينجح يجيب لي الملف ديالو.

تعملو الآن مع وزارة الداخلية لتحديث الجماعات المحلية واستعمال الإلكترونيات، سواء في الحالة المدنية، ولا في الحصول على التراخيص ولا الحصول على يعني جميع العقود ديالو الازدياد.

هذا ورش كبير مفتوح، نحن، السيد المستشار، نرحب بكل الاقتراحات وكل التصويبات، وسنبقى رهن إشارتكم لنجعل، نحن وأتم، مسؤولون، كل واحد من الموقع ديالو، إدارة حديثة، شفافة، خادمة، قريبة من المواطن لنسير في مسار الدول المتقدمة، ويكون المغرب حاضرا على مستوى إلكتروني متطور كما نسعى إليه جميعا.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، شكرا السادة الوزراء، شكرا السادة المستشارين

على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

هاذ الإستراتيجية هذي ستري النور في القريب لرفع الإيقاع، وسأترأس شخصيا في الأسابيع المقبلة لجنة تمثل جميع الوزارات لنسير على هذا النهج.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

**المستشار السيد عابد شكيل:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين،

السيد الوزير، بدورنا كذلك نشكركم على كل ما جتتم به، وأشكركم كذلك على أنكم شكرتم هاذ الفريق لأنه طرح لكم هاذ السؤال المهم.

فعلا لولا لم يكون ممها لما طرحناه، السيد الوزير، ونحن نأمل منكم أن تقوموا في هاذ القطاع بأشياء كثيرة، لماذا؟ لأن الدراسات، السيد الوزير، التي أنجزت تبين:

- أقل من 20% من الحواسيب المرتبطة بالشبكة الإلكترونية؛

- تبين كذلك الضعف في مجال الربط الإلكتروني الخاص بين الوزارات وجميع الإدارات والمؤسسات العمومية؛

- غياب إطار قانوني، السيد الوزير، يضمن سلامة المراسلات الإلكترونية، ويحدد قواعد التوقيع الإلكتروني؛

- قلة المواقع الإلكترونية للوزارات على الإنترنت؛

- انعدام قانون حول الأمن القانوني للاتصال الإلكتروني؛

- ضعف نقط الاتصال بالشبكة كمرآكز الأنترنت، وغيرها؛

- عدم تعميم النظم المعلوماتية المحلية، شبكة الأنترنت والأنترنت بالجماعات المحلية والأقاليم والعمالات.

مما جعل، السيد الوزير، وهذا ليس شيئا يمكن أن نخبته، يعني مما جعل الحكومة الإلكترونية في المغرب كيف قلت، السيد الوزير، لم تقلع بعد، حيث يتجلى التحدي الكبير للحكومة الإلكترونية (e-gouvernement) في إشكالية تدبير المحتوى، خاصة فيما يتعلق بالتصريحات المتعلقة بتعيين ونشر المعلومات على المواقع الإلكترونية للإدارة، كما يمثّل أيضا في التعاون الجماعي على مستوى...